سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٢ مايو ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والاصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- محمود رياض.. ضعف وضع الأردن عسكريا وسياسيا	١
تطور مهمة يارنج مع مصر واسرائيل وردود الفعل الدولية	١
قناة السويس، وموافقة مصر على اقتراح السويد خروج السفن منها	
على ألا تتعاون مع اسرائيل	٤
تلخيص ما تم بالنسبة لزيارة السوريين، والعمل المشترك للجبهة	
الشرقية	٥

الموضوع	الصفحة
٢- نتائج الدراسات السابقة لخط أنابيب البترول من السويس للإسكندرية لخدمة الناقلات العملاقة الى جانب التوسع فى قناة السويس	٧
٣- موقف الميزانية	١٤
٤- عبد الناصر.. مشاكل الدولة وأخطاء الاشتراكية، وضرورة الإصلاح الاقتصادى الجذرى	٤٤-٥٨

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٥/١٢

بحث المرحلة الجديدة من مهمة يارنج والموقف السياسى والعسكرى فى الشرق العربى الآن.

بحث خط أنابيب البترول المقترح بين السويس والإسكندرية، وبدء الدراسة التنفيذية له.

عرض مبدئى للخطوط الرئيسية لمشروع الميزانية الجديدة.

مناقشة التقرير الذى قدمته اللجنة الرباعية برئاسة السيد صدقى سليمان التى كلفت بدراسة مشروع الاصلاح الاقتصادى. وتعرض البحث لمواقف بعض القطاعات والمشاكل التى تواجهها، والحلول المقترحة للاصلاح الاقتصادى فى قطاعات الزراعة والسياحة والثقافة والتموين وإصلاح الأراضى. وسوف توالى اللجنة تقديم دراساتها الى المجلس بشأن القطاعات الأخرى.

تقرر أن يكون وزير الخزانة المسؤول عن جميع المسائل الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الداخلى، وأن يكون وزير الاقتصاد مسؤولا عن جميع الارتباطات الخارجية لكل القطاعات.

كما تقرر أن يقوم الوزراء – كل فى اختصاصه – بمناقشة المركز المالى والاقتصادى فى وزارته مع وزير الخزانة؛ سواء كان ذلك متعلقا بالوزارة أو المؤسسات والهيئات والشركات التابعة لها.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٢ مايو ١٩٦٨

عبد الناصر: إدينا فكرة عن آخر التطورات.

رياض: آخر اتصال كان مع الأردن، يمكن بس بشكل سريع أشير للاتصال السابق من رئيس وزراء الأردن لما كان موجود هنا آخر مرة، ودار بحث حول موقف الأردن وعلاقتها بالأبحاث اللى بتدور مع يارنج، وبالنسبة للوضع اللى هم فيه. والوضع فى الأردن زى ما عارفين الوضع حساس ودقيق، وإذا كنا إحنا بنقول وصلنا لمرحلة الصمود ومرحلة قوية من الصمود، فالوضع فى الأردن بيختلف لأن وضعهم ضعيف، سواء كان من الناحية العسكرية أو من الناحية الداخلية السياسية. فبيحتاج الأمر فى الواقع إن احنا أيضا نساعد الأردن على قدر الإمكان للوصول لمرحلة الصمود دى؛ ودى بتحتاج الى وقت والى عمل. بيهمهم فى هذه المرحلة إن مهمة يارنج ماتوقفش، ولا يعلن فشلها؛ لأن دى بتضعهم فى مركز حرج فى الداخل وبتوجد حالة يأس، لأن فى الأردن هيكون التساؤل.. ما هى الخطوة التالية؟

إذا كان من الناحية العسكرية مافيش أمل، وحتى من الناحية العسكرية الدفاعية ضعيفة ويخشى على الأردن، فدى كلها كانت بتخلق مشاكل للأردن؛ ولذلك كان الأردن دائما بيحاول أو إن من مصلحته إنه بيحتفظ بمهمة يارنج لإعطائه مزيد من الوقت، آملا فى إنه يصل الى مرحلة بنسميها مرحلة الصمود. فأنا جيت ذكرتها كنوع من برضه اعتبار بنحطه فى ذهننا لما نتكلم مع يارنج وأثناء التعامل مع يارنج، على أساس إذا كان ده فيه نقدر نساعد الأردن فى هذا الاتجاه، دون أن يحدث من جانبنا أى

تنازل بالنسبة لموقفنا؛ يبقى بالتالى ما علينا إلا إن احنا نقدم مثل هذه المساعدة.

ولذلك بالنسبة لمهمة يارنج كخط عريض، إحنا مبيهمناش إن احنا نعلن فشلها.. إحنا ملناش مصلحة فى هذا، وبالعكس إحنا بيهمنا إن احنا نثبت إن احنا متعاونين مع يارنج ونحمل اسرائيل بالذات مسؤولية قتل مهمة يارنج. ودى عملية مهياش بعيدة يعنى ممكن إحنا نصل لها مع الوقت، إن احنا سنحمل اسرائيل مسؤوليتين..

أولا: مسؤولية رفض قرار مجلس الأمن، وده أصبح واضح لأنها رسميا تقريبا عملته.

والمسؤولية الثانية: قتل مهمة يارنج، ودى عملية عايزة بعض الوقت لأنهم بيقوموا بمناورات كثيرة وبتساعدهم الأجهزة الأمريكية بشكل كبير جدا؛ فبتاخد يمكن مننا بعض الجهد وبعض الوقت، بالنسبة لإلقاء المسؤولية عليهم قدام الرأى العام الدولى.

فيارنج فى آخر مرة، يأكد لى ليه مرة ثانية وإنه واللى كان نقطة مهمة لم يتقدم لى بمقترحات، وبسبب كنا اتكلمنا قبل كده عن الصيغة اللى بنسميها والبعض بيسميها صيغه يارنج، واللى هى عبارة عن جواب بنقدمه للسكرتير العام بيذكر فيه بأن الدول المعنية وافقت على أمور ثلاثة..

النقطة الأولى: نصت لقبول القرار.

والنقطة التانية: خاصة بالتعاون معه.

والنقطة التالتة: اللى هى الخاصة بقيامه باتصالات مع مندوبين فى نيويورك.

طبعا البدائل الخاصة بالنقطة التالتة مكنتش كده كانت فى قبرص، وكانت فيه صيغة على أساس مندوبين من الحكومات، ولكن عدلناها بناءا على طلب اللى هو من الأردن، أصبحت مندوبين فقط مافيش كلمة حكومات.

اسرائيل فى الفترة الأخيرة كانت بتدعى إن هى قبلت بهذه الصيغة ومصر رفضت، بمعنى بتحاول تحملنا إحنا مسؤولية الرفض قدام الرأى العام العالمى. ودى طبعا فى الوقت الحالى تعتبر مسؤولية خطيرة، وكلنا شوفنا فى الأمم المتحدة لما السكرتير العام قدم تقرير عن الاستعراض فى القدس، والتقرير ده اعتبر ضد اسرائيل، كانت النتيجة إن مجلس الأمن بناءا على هذا التقرير أخد قرار ضد اسرائيل. إذاً كلمة مندوب الأمم المتحدة الحقيقة بيكون لها وزن كبير جدا على موقف الأمم المتحدة؛ فده اللى خلانا إن نحاول نثبت إن لم نتلقى من يارنج أى اقتراحات رسمية، وهو أكد هذا فى الاجتماع الأخير.

ولذلك لما تقدم لى بقى بالورق فى النهاية بشكل رسمى، أنا طلبت منه إنه يحط التاريخ بخط إيده عليه لأنه مكنش عليها التاريخ، فحط عليها التاريخ اللى هو ٩ مايو.

وبناءا عليه أنا تقدمت له برد مكتوب، والواقع إحنا تعمدنا نشره ونشر فى الجرايد وهو الرد بتاعنا اللى هو بالقبول. والمهم إنى فهمته إنه الأفكار نفسها اللى هى سبق وقالها إحنا عمرنا ما اعترضنا عليها، إنما إحنا موافقين على كل الأفكار فى الأصل، لأننا موافقين على القرار وموافقين على التعاون معه أيضا، وموافقون على إنه يتكلم مع مندوبنا؛ إذا كان بيتكلم مع وزير خارجية فمافيش مانع إنه يتكلم طبعا مع أحد سفرائنا فى الخارج. وإنما كان الاعتراض بتاعنا الحقيقة على إن هذا الأسلوب اللى بيتبعه مش هيوصل لأى نتيجة؛ لأنه قدم ورقة هو بيفسرها بتفسير معين، اسرائيل بتفسرها بتفسير مختلف خالص. هو بيفسرها على تنفيذ القرار، اسرائيل بتفسرها على إن هذا لا يعنى على إنها مطالبة بتنفيذ القرار، هو لا يفسرها على إن ده معناها اجتماعات مشتركة، اسرائيل بتفسرها على إن ده معناها اجتماعات مشتركة.

إذاً كل جهة بتفسر الورق بتفسير مختلف، وبالتالى كان وجهة نظرنا إنه بيضيف على الموقف مزيد من الاضطراب، وكان يكفينا أوى ورقة واحدة يحدث عليها الخلافات اللى هى ورقة اللى هى قرار مجلس الأمن، وأن المزيد من الورق مش هيفيد.

ولكن على أى حال قلنا له: إننا مستعدون أن نتعاون معاه فى هذا الشأن، ومستعدون أيضا إن احنا نؤيده فى أى محاولة أو أى اقتراح بيتقدم بيه فيما يتعلق باقتراح وسائل تنفيذ القرار، وبنعلن هذا الكلام لكل الدول الأعضاء فى مجلس الأمن.

هو كان رد الفعل على أى حال بالنسبة للدول الكبيرة هى اللى اتصلنا بيهم، إن دى من ناحيتنا خطوة سليمة وإنها تضع اسرائيل فى مركز حرج، حتى كان رأى السفير الإنجليزى إمبارح، بأنه تمسكنا بعدم الاتصال بعدم الاجتماعات الثنائية كما تطالب به اسرائيل هو موقف برضه سليم، ويجب أن نستمر فيه. فردود الفعل على أى حال السريعة كانت جيدة، وبداية اتصالاتنا مع الدول الكبيرة أو بعض الدول المحايدة زى النرويج والسويد، ده بالنسبة لينا إحنا بندفعه لأنه يتحرك.

بالنسبة لعمل جدول زمنى لتنفيذ القرار، الموضوع ده بالذات الطلاينة كانوا مهتمين بيه – فكرة الجدول الزمنى – الفرنسيين أيضا مهتمين بالفكرة والروس؛ ففيه تحرك فى الجو لمحاولة وضع جدول زمنى الغرض منه تنفيذ القرار. وبينتهى الأمر طبعا لو تحركوا بهذا الشكل، أنا مبقولش إنه هيؤدى الى نتيجة عملية ولكن بيؤدى إنه بيضع اسرائيل فى مركز حرج وقد يؤدى الى المزيد من العزلة الدولية. ودى حسينا بيها فى الأيام الأخيرة من نتيجة الاتصالات اللى حصلت من وزير خارجية اسرائيل فى السويد وفى استوكهولم ومش نتيجة الكلام بتاع الجرايد، وإنما نتيجة الاتصالات بنفس

الرسميين فى الدولتين معانا فى هذا الشأن، ونتيجة رغبتهم فى الاتصال بينا وفهم الموقف على حقيقته.

آخر حاجة بالنسبة لقناة السويس، أثير الموضوع مرة ثانية وأثاره السفير السويدى بمناسبة وجود إيبان فى استوكهولم؛ لأنهم هم حاولوا إنهم يقنعوا اسرائيل بأنها ماتكونش عقبة فى الإفراج عن السفن. وحبت تحط اللوم علينا، فالسفير السويدى إمبارح جه بيسأل ما إذا كنا بنعترض على خروج السفن من ناحية الجنوب ولاّ لأ. فانا قلت له: إن احنا ملناش أى هدف سياسى من الموضوع، إنما إحنا كان هدفنا إن احنا نساعد الدول أصحاب المراكب، وإن احنا جبنا الجماعة بتوع لايدس اللى لهم مصلحة مادية لأنهم هيدفعوا ٩ مليون جنيه غرامة إذا ماخرجتش المراكب دى فى وقت معين، وإن هم اقتنعوا بأن لابد من استكشاف القطاع الشمالى، ولابد من إن احنا نجيب المهمات التقيلة الموجودة فى بورسعيد من الشمال وبالتالى ده معناه إن الطريق يتفتح؛ إذاً من باب أولى إن المراكب تطلع من الشمال.

ومع ذلك قلت له: إن احنا إذا تبين إنه من الممكن إنهم يخرجوا من الجنوب إحنا معندناش أى مانع ولا نعترض إطلاقا على خروجهم سواء كان من الجنوب أو من الشمال، إنما النقطة الوحيدة اللى احنا غير مستعدين إننا نتمشى فيها إن أثناء القيام بالعملية يتم تعاون بينا وبين اسرائيل.

وقلت له من ناحية الجنوب الفانيليت بيقولوا: إن احنا مضطرين نروح للضفة الشرقية، قلت له: دى بنعترض عليها لأنه مرواحنا للضفة الشرقية معناها التعاون مع اسرائيل. واسرائيل تقوم بأعمال سخيفة محتمل أوى إنهم ياخدوا صور للناس بتوعنا أو يحتكوا بيهم، قلت لهم: على أى حال من ناحيتنا دى مابنوافقش عليها، ولكن الباب مفتوح لأى عمل فنى يؤدى الى خروج المراكب سواء كان من الجنوب أو من الشمال.

وبلغنا هذا الكلام لكل الدول اللى لها مراكب.. دى آخر التطورات.

عبد الناصر: بالنسبة لزيارة السوريين.

رياض: بالنسبة لزيارة السوريين الحقيقة، هم عرضوا عدة مسائل، عرضوا الوحدة العسكرية ثم عرضوا الوحدة السياسية. والسيد الرئيس وضح لهم إن الوقت غير ملائم لبحث مسائل وجود وحدة سياسية، وبالنسبة للوحدة العسكرية ففيه هناك فعلا اتفاق موجود بينا وبينهم مكتوب ومافيش ما يدعو الى المزيد من الورق، وإنما ممكن زيادة التعامل عن طريق العمل الفعلى.

وكان حادث فعلا هناك تعاون بين العسكريين وزيادة الروابط بينا وبينهم، ولكن كان البحث الأساسى بيدور حول العمل المشترك بالنسبة للجبهتين، والى الاقتراح القائم بأهمية وجود جبهة شرقية ووجود جبهة غربية. الجبهة الشرقية المفروض إنها تضم الأردن وسوريا والعراق، والجبهة الغربية اللى هى عبارة طبعا عن مصر وأى دول أخرى زى الجزائر اللى ممكن تنضم لينا.

وكانت سوريا تعارض إنها تتعاون مع الأردن، بحجة إن الوضع السياسى اللى موجود فى الأردن وضع غير مناسب، وتتهمها دائما بالتآمر وبالخيانة وفيه شك موجود؛ بالتالى بيظهروا عدم استعدادهم لأى تعاون سياسى.

فده كان بيعارض فى الحقيقة قيام جبهة الشرقية، اللى هى من وجهة نظرنا أساسية للعمل العسكرى السليم، اللى هى ضرورة وجود جبهتين. ولكن نتيجة البحث اللى تم، وافقوا فى الآخر على ضرورة وجود الجبهة مع التحفظ بعدم التعامل السياسى مع الأردن، على إن القيادة بتكون للعراق، وأن

القائد بيتحدد له اختصاصات وبيقدر يعمل بموجب هذه الاختصاصات العسكرية.

والآن جارى البحث فعلا فى هذا الموضوع بين الدول الثلاثة، وبنأمل إن نصل فى هذا الى نتيجة. ودى بتعتبر تحول كبير ومفتاح موقف بالنسبة للعمل العسكرى، وبالنسبة أيضا للصمود الأردنى اللى أنا كنت بأشير إليه.

طبعا إذا أمكن إقناع العراق بأنها تلقى بثقلها فى المعركة وتضع أقصى قوة ممكنة، ده بيعتبر تطور كبير، وقد يشجع أيضا الجزائر إنها تاخد خطوة مماثلة، وده فى الوقت الحالى اللى الاتصالات بتجرى فى هذا الإطار.

عبد الناصر: دكتور حجازى.. نتكلم فى الميزانية.

مرعى: استفسار صغير يافندم.. بالنسبة للموقف العام لقناة السويس، والقفل بتاعها لمدة طويلة والأضرار التى قد تنشأ على مستقبلها كأداة أساسية بالنسبة للتجارة الدولية، هل الموقف ده ليه وجود أو ملوش وجود بالنسبة لبناء الناقلات الكبيرة أو الحاجات اللى احنا بنقرا عنها؟

الجزء الثانى: هو إذا كان الموقف ده له وجود ليه مانفكرش تفكير جدى فى إنه يتعمل بجانب قناة السويس الـ pipeline اللى هو جايز يستقبل البواخر الكبيرة، ويبدأ مثلا فى السويس وينتهى فى مكان ما، وبالشكل ده يبقى عند عودة العمل لقناة السويس يبقى إما أنها سارت فى مسارها الطبيعى وده يبقى ليه أهميته بالنسبة لنا، وإما يبقى التحول للمراكب الكبيرة اتفاديناه، بواسطة الـ pipeline. وهل فيه بحوث فى الالكترونى بالنسبة للـ

pipeline؟ وهل السيد وزير الخارجية بيتصور خطورة معينة بالنسبة لاستطالة المدة فى توقف قناة السويس؟

عبد الناصر: هو بالنسبة للمراكب اللى كانت بتعدى فى قناة للسويس، إذا فتحت قناة للسويس النهارده أو بعد سنة أو بعد سنتين هتعدى لأن هذه المراكب مش هيستغنوا عنها. طبعا بالنسبة للاتجاه الجديد لبناء الناقلات الكبيرة، كان اتكلم معايا الدكتور عزيز، وعنده بحث بالنسبة لخط أنابيب من السويس الى الإسكندرية، وكان طالب له اعتماد للدراسة على أساس إن حد يساعدنا فى التمويل، ده طبعا هييجى على أساس المراكب اللى لا تستطيع إنها تمر فى قناة السويس.

هو المشروع ده الحقيقة ليه هدفين، وهو أعلن عنه فى الصحف على أساس إن احنا نمنع اسرائيل من إنها تعمل الخط اللى عايزة تعمله بين إيلات وأسدود. وحصل كان بحث ويظهر إنهم بدأوا فعلا فى عمل هذا المشروع. هم عندهم pipeline فعلا لكن صغير، لكن عايزين يعملوا pipeline كبير. الأخ حسن عباس اتصل برضه ببعض ناس، وأعتقد فيه ناس من ألمانيا مستعدين إنهم يمولوا المشروع.

هو برضه هنبحث اقتصاديات المشروع وإمكانيات المشروع وتمويل المشروع، على أساس إن احنا معندناش عملة صعبة، ولكن كان قال لى إمبارح الأخ حسن: إن الألمان اتصلوا بيه وقالوا له: إن المشروع هيتكلف حوالى خمسين مليون جنيه عملة صعبة، وإنهم مستعدين يمولوا وياخدوا من دخل المشروع، وأنا قلت له: يتصل بالدكتور عزيز على أساس أظن ٥٢ بوصة.

بعدين هو الخط اللى احنا بنفكر فيه مصاريفه هتكون أقل من الخط بتاع اسرائيل.

صدقى: الواقع إنه التفكير فى خط الأنابيب بدأ من سنتين من جانب قناة السويس نفسها، على أساس الموقف بتاع بناء الناقلات. الاتجاه العالمى الآن الى بناء ناقلات أكثر حجما من الماضى، فيه ٢٣٠ ألف طن ناقلات حاليا، وفيه الترسانات بتبنى ناقلات ٢٨٠ ألف، وفيه اتجاه إنهم يزيدوا عن هذا. القناة وضعها الى ما قبل العدوان تقدر تاخد ناقلات حمولة ٨٠ ألف طن. مشروعات التوسع مقدرة كانت على مرحلتين.. المرحلة الأولى: كانت بتخليها تستوعب ناقلات حمولة ١١٠، ثم فى المرحلة التانية: ترتفع الى ٢٠٠ ألف طن؛ فيبقى كل ما زاد عن الـ ٢٠٠ ألف طن حتى بعد مشروعات التوسع، يبقى لا يمكن أن يمر بقناة السويس.

والسبب فى الاتجاه الى ناقلات كبيرة الحجم، الى إن اقتصاديات تشغيلها عن طريق المرور من الجنوب حول إفريقيا، بتخليها اقتصادية بالمقارنة بمصروفات الرسوم بتاعة قناة السويس بالنسبة للناقلات الأقل حجما، فكان تفكير هيئة قناة السويس فى هذا فى ذلك الوقت إنه يتعمل خط pipeline يستوعب الطاقة من نقل البترول بالنسبة لحمولة الناقلات اللى بتبنى، والتى قد تبنى مستقبلا بحمولة أكتر من ٢٠٠ ألف طن.

الحقيقة إحنا لما درسنا فى الفترة الأخيرة، وسيادة الريس كان أمر إن احنا نشوف الموضوع، لقينا إنه من عدة نواحى فيه ميزة للإسراع فى بناء الخط.

الخط هو هيتعمل على أربع فروع كل فرع حمولة ٥٠ مليون طن، حاليا الكمية اللى كانت بتفوت فى قناة السويس حوالى ٢٣٠ مليون طن فى السنة، ترتفع فى سنة ٨٠ حسب التقديرات الى حوالى ٤٣٠. ففى الواقع إن فيه كمية كبيرة جدا من البترول هاتزيد يعنى فى المرور عبر المنطقة بتاعتنا الى الدول الأوروبية أو الدول الغربية، جزء من هذا لن تستوعبه قناة السويس على كل حال زى ما ذكرت، والجزء الآخر هيمكن إنه بالتوسعات بتاعة قناة السويس، يمكن أن تستوعبه.

جد موقف بعد العدوان، وهو إنه التأخير فى تنفيذ المشروعات إحنا لاقينا إن الدراسة بتقول: إنه من يوم بدء التنفيذ فى المرحلة الأولى؛ المرحلة الأولى بتاخد حوالى سنتين فى التنفيذ، المرحلة التانية بتاخد سنتين أخرى فى التنفيذ، يبقى فيه أربع سنين.

الحقيقة دى أرقام متفائلة، فيمكن هى المدة اللى هتستلزم ٣ سنين، ٣ سنين يبقى ٦ سنين. فى الفترة دى يبقى معناها حاليا إن كل الدول وكل شركات النقل فعلا بتتعاقد على بناء ناقلات بالحمولات الكبيرة، وبالتالى هتبقى راحت حمولاتها الى الأبد منا؛ لأنه بناء الناقلات الكبيرة هيستتبعه إجراء آخر فى الموانى فى أوروبا وغيره، يجعلها مستعدة لقبول هذه الناقلات. يبقى فى هذه الحالة، حتى لما تبقى تتفتح قناة السويس ويمكنها إن هذه الناقلات تقدر تعبر منها، هتكون ارتبطت بالشركات صاحبة الخطوط بالمرور حوالين إفريقيا.

الدراسة بتاعة خط الأنابيب كانت على أساس، كيف نوفق بين مشروعات القناة الاستفادة بالقناة بوضعها قبل ٥ يونيه؟ الأخذ فى الاعتبار التوسع المشروع الأول والتانى، وفى نفس الوقت إن احنا نرجع إلينا كل الاحتمالات من أنواع النقل اللى هى كانت حوالين إفريقيا.

فى نفس الوقت من هنا الى أن تفتح القناة ثم يتم تنفيذ مشروعات التوسع، دى فترة يجب إن احنا نستغلها، وإلا العالم سيتحول على كل حال الى المرور حوالين إفريقيا.

خط الأنابيب اللى هو الفرع الأولانى، بيتكلف تقديرا حوالى ١١٠ مليون دولار يعنى حوالى ٥٠ مليون جنيه، طاقته بتبقى خمسين مليون طن. يعنى بالتقريب كده بيبان إنه العائد السنوى من النقل فى خط الأنابيب، بيجيب لنا حوالى ١٧ – ١٨ مليون جنيه، مصاريف الـ running بتاعه الخط حوالى ٣ – ٤ مليون جنيه، أى إن الخط بيجيب فى حوالى ٤ سنين. فإذا افترضنا إن قناة السويس هتبقى مغلقة لمدة سنة كمان، ثم إجراءات تنظيف القناة تاخد لها سنة ثانية.. كده يبقوا سنتين، و٦ سنين اللى هى تنفيذ المرحلتين.. يبقى عندنا ٨ سنين هيتم تنفيذ المرحلتين سوا.

خط الأنابيب تنفيذه بياخد سنتين من بدء التنفيذ، مراحل الدراسة والبت فيها ياخد لها حوالى ٦ شهور.. يبقى معناها إن عندنا ٥ سنين ونصف قبل استكمال مشروعات التوسع بتاع قناة السويس.

ومعنى هذا إنه بيكون الخط جاب تكاليفه، ومش بس جاب تكاليفه لإنه لفترة ما بيجيب لنا عائد فى الفترة اللى هيبقى قناة السويس مافيش عائد منها، وده طبعا على أحسن الافتراضات إن قناة السويس هتفتح بسرعة.

النقطة التانية: إن عند فتح قناة السويس، هيمكن عن طريق التحكم فى أسعار النقل، عبر خط الأنابيب، إنه الناقلات اللى بتمشى فى قناة السويس هيبقى النولون بتاعها محسوب بحيث إنه من مصلحتها أن تستمر فى المرور فى قناة السويس، يعنى المرور فى خط الأنابيب بالنسبة لها أغلى من المرور فى قناة السويس؛ فهتفضل قناة السويس. هتبقى الـ rate بتاعتنا محسوبة، بحيث إن تكلفتها تبقى أقل من تكلفتها لو لفت حوالين إفريقيا؛ وبالتالى يبقى معناها إن احنا بنخلى قناة السويس تستوعب كل ما

يمكنها أن تستوعبه بصورة طبيعية من المرور، والفائض اللى كان هيروح حوالين إفريقيا هو ده اللى هناخده.

المشروع كان ينقصه دراسة، اللى هى على أساس الاقتصاديات الكاملة.. التكاليف الفعلية. ومثل هذه الخطوط الحقيقة بيبقى فيه دراسة وتعاقدات سابقة، يعنى قبل ما الخط بيتم بنكون تعاقدنا مع شركات ناقلات وشركات البترول بحيث إن احنا بنضمن إنه الطاقة الكاملة اللى هى ٥٠ مليون طن، بيكونوا متعاقد عليهم مقدما قبل بدء الخط ما يشتغل. بل أكثر من هذا العروض اللى عندنا؛ الى جانب العرض الألمانى الأخير فيه عرض إيطالى آخر وفيه جالى أكثر من عرض، فيه عرض يونانى مستعد إنه يمول الخط بالكامل على أساس إنه ياخد نسبة من العائد.

إنما الإجراء الطبيعى اللى بيتحكم فى كل الخطوط، إن الشركات اللى هى هتتعاقد على استخدام الخط بحيث إنها تبقى مستخدماه بالكامل، بتدفع مقدما تكاليف الخط، وبيستنقص هذا القدر اللى دفعته من عوائد النقل اللى هى هتستخدمها فى السنوات، بحيث إنه فى مدى عدد من السنين تكون استرددت فلوسها أى إن الخط بيمول الجزء الأجنبى كله بالكامل. بناء على هذا الحقيقة الوضع واضح – والأخ حسن إحنا اتكلمنا فى هذا أكثر من مرة – واضح إنه لابد إننا نسرع فى خط الأنابيب.

فيه نقطة مهمة هنا اللى هى عامل الوقت، يعنى النهارده كان عندى بيت الخبرة الإنجليزى، قال لى: إنكم لو الخط كان قائم النهارده كان الخط جاب تمنه فى سنة، على اعتبار إننا مستغلين للموقف بتاع إغلاق قناة السويس. لكن طبعا على افتراض إن قناة السويس ستفتح فى خلال سنتين، يبقى فى تقديرهم إن الخط هيجيب تمنه فى أربع سنين الى أربع سنين ونصف. الخطوة المطلوبة الآن إن احنا نتعاقد معاهم على الدراسة التنفيذية،

وأنا بعتبر دى خطوة هتكلفنا حوالى ٦٠ ألف دولار لكن لابد منها. وكنت بعت تقرير لسيادتك بنتيجة الدراسة علشان ناخد الإذن.

فى الحقيقة كل شهر بنوفره هيجيب لنا عائد كبير.

مرعى: هو إذ سمحت لى سيادتك بدى أنظر من الناحية السياسية شوية، شايف التقارير اللى بتجيلنا من الاستعلامات بالنسبة للقناة بتاعة أسدود بتاعة اسرائيل، ودى كان اتعمل لها دعاية كبيرة فى أمريكا والجرايد، وكانت كلها بتتستر وراء الدعوة بإنه مايفضلوش تحت رحمة قناة السويس وقفل قناة السويس من وقت الى آخر، ولها صدى من هذه الناحية. إنما هذه القناة وجدوا قدامها الـ pipeline بتاعهم، وجدوا قدامها الصعوبات الفنية ووجدوا إنه تكاليفها كبيرة، فى الأوراق أو فى الجرايد يعنى بعض النشرات اللى جت لنا كانت قالت الكلام ده.

فيعنى إذا كان ربما الدكتور عزيز بيقول: إنها اتخذت ونظام التمويل موجود، متهيألى من الناحية السياسية لو يظهر ده فى الوجود بعد اتخاذ بعض خطوات إيجابية فى إنه من المحتمل إنه يجعل – وخصوصا فى فترة التردد بالنسبة لإقامة الـ pipeline فى اسرائيل – يجعل الشركات المقيمة على الـ pipeline والممولة له تفكر شوية قبل ما يتعمل، وربما يكون تفكيرنا الجدى أو سيرنا فى خطوات جدية، وخاصة إذا يسرت وسائل التمويل يبقى عامل حائل يخليهم يفكروا مرتين قبل ما يعملوا، وإلا هيكتسبوا من الموقف الحالى وهيكتسبوا من الدعوة من قفل قناة السويس، ومافيش قناة السويس ويتم الـ pipeline التانى.

صدقى: ولو سمحت سيادتك بالنسبة لخط اسرائيل، هى اسرائيل عاملة خط أيضا ٤٢ بوصة يعنى علشان تنقل حوالى خمسين مليون، لكن الـ installations اللى هى هتشغل الخط هيبتدوا إنه يكون فى حدود ١٨ مليون. السبب فى هذا إنه البترول اللى ممكن أن يمر فى هذا الخط، إنه هو بترول إيران أو بترول الخليج العربى. معروف إن بترول الخليج العربى، الشركات المنتجة له مش هتقدر إنها تستخدم خط اسرائيل وإلا الدول العربية هتاخد موقف من المنتجين. الشركات المنتجة فى إيران شركات كثيرة هى أيضا نفسها المنتجة فى الدول العربية؛ وبالتالى أيضا مش هتقدر تستخدم الخط بتاع اسرائيل.

الجزء من الشركات اللى هو حاليا لا يتعامل مع الدول العربية، كل إنتاجه حوالى ٢٠ مليون طن، وبالتالى اسرائيل عاملة حسابها – إنها على أحسن الفروض – هتقدر تاخد العشرين مليون طن دول كلهم. لو إحنا عملنا الخط، هيبقى قطعا نتيجة إن احنا نقدر نشغله بطاقة كاملة؛ النولون بتاعنا أقل من خط اسرائيل؛ وبالتالى حتى لو كان خط اسرائيل هيتعمل، مش هيلاقى بترول لأنه سنت واحد فى البرميل فى النقل بيخلى الشركات على طول تتحول.

فبالتالى الحقيقة إن مشروع اسرائيل بالنسبة يعنى إذا بدأنا فى خطنا، قطعا هيبقى على كل حال وفى الوقت الحاضر نتيجة لإعلان إحنا عن خط الأنابيب، نفس الشركات اللى بتبنى ناقلات وقفت العملية فى انتظار الخطوة للتأكد من إن احنا هنمشى فى خط الأنابيب. والحقيقة الموضوع ده واخد اهتمام عالمى كبير جدا، يعنى أنا جالى استفسارات من إيطاليا ومن اليابان ومن إنجلترا، يعنى الكل بيريد إنه يتأكد إن احنا هنفذ الخط، وموضوع التمويل مهوش مشكلة. كل العالم مستعد إنه يقدم شروط التمويل.

حجازى: موقف الميزانية الحقيقة بعد تبسيط العرض نعرض فيها ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: هو جانب الخدمات، بناخد الجانب الخاص بالخدمات الجارية، وبعدين بناخد الجانب الخاص بميزانية الأعمال الجارية برضه، وبعدين بنسيب الميزانية الرأسمالية فى الآخر بعد ما نستعرض الموقف الخاص بكل ميزانية على حدة يعنى.

بالنسبة للميزانية الجارية للخدمات فى سنة ٦٧، كان المجموع الخاص بالنفقات ٦٧٣,٨، فى ١٩٦٨، ٧٤٧,٦، الزيادة ٧٣,٨.

الزيادات الرئيسية الموجودة فى الباب الأول: الأجور ١٧ مليون، والمصروفات الجارية ٥٦,٧ مليون. طبعا الباب الأول التركيز فيه على العلاوة وعلى الحتميات، وعلى تعيين فائض الخريجين ثم على تخصيص مبلغ للإصلاح الوظيفى، وبعض الحتميات الخاصة بالمجالس المحلية.

الباب التانى: اللى هو بيجيب لنا ٥٦,٧ مليون زيادة فى ٦٨/٦٩. الحقيقة الجانب الأكبر ناتج مستلزمات صناعية بتزيد بـ ٢,٤، ومستلزمات خدمات بـ ٢ مليون، وفيه زيادات خاصة بالمصروفات التحويلية حوالى ٣ مليون تحويلية جارية وتحويلية تخصصية. ولكن الجانب الرئيسى فيها خاص بالقوات المسلحة، فى الميزانية العادية ٩ مليون ثم فيه زيادة فى اعتمادات الطوارئ عن العام السابق ٤٧ مليون. فيه زيادات فى المعاشات تدفعها وزارة الخزانة ٣,٢ مليون، ثم فيه تخفيض فى تكاليف خفض تكاليف المعيشة نتيجة انخفاض الأسعار وعمليات التموين حوالى ٤ مليون، يبقى اعتمادات الطوارئ بتدينا موقف ٥٥ مليون.

وبالتالى الباب التانى: ٥٥,٨ اعتمادات طوارئ، والباقى مستلزمات سلعية وخدمية. الموقف الخاص بالزيادات فى الباب الأول.. المستلزمات الصناعية والخدمية يعتبر جزء بسيط بالنسبة للأجزاء الخاصة بالطوارئ فى حد ذاتها. معنى هذا إنه الزيادة اللى ترتبت فى سنة ٦٨/٦٩ مرجعها كانت زيادة الاعتمادات الخاصة للقوات المسلحة، ١٠ مليون خاصة بالشئون

الاجتماعية وجزء خاص بالمعاشات. والجزء الخاص بالباب الأول التركيز كله على هذه الاعتمادات الرئيسية.

الموارد: أيضا الموارد الجارية يترتب عليها فى الواقع برضه زيادة ولكن زيادة مش بنفس القدر، يترتب عليها إن إعانة سد العجز فى قطاع الخدمات ارتفعت من ١١٩,٤ الى ١٧٢,٤؛ معنى هذا ٥٠,٤ مليون زيادة فى سنة ٦٨ عن سنة ٦٩، معنى هذا إنه ميزانية الخدمات الجارية بتحتاج الى تمويل ١٧٢,٤ مليون فى سنة ٦٨/٦٩.

ده بعد ما صفينا ميزانية الخدمات من أغلب المبالغ الخاصة بقطاع الأعمال. هو لسه فيه بعض أجزاء بسيطة فى ميزانية الخدمات وبرضه بنحاول نفصلها، ويمكن من أهمها الاعتمادات الخاصة باستيراد العمليات التموينية، ويمكن بعض الخدمات إحنا بنحددها إنه مش هيأثر تأثير جوهرى على الميزانية بصفة عامة.

ده بالنسبة للميزانية الجارية بالنسبة للخدمات.

بالنسبة للميزانية الجارية للأعمال: يعنى أحب أوضح إن الميزانية الجارية للأعمال فى الحقيقة قاصرة على الآتى: نتائج أعمال المؤسسات الإشرافية اللى تشرف على شركات أو على جمعيات، أيضا المؤسسات والهيئات اللى بتمارس نشاط اقتصادى بنفسها، والهيئات العامة اللى ضمت لقطاع الأعمال.

بمعنى إن الشركات لا تدخل فى هذه الميزانية إلا عن طريق الفائض اللى هى بتحققه خلال السنة المالية؛ وبالتالى ياخذ الفائض لهذه الشركات عن سنة سابقة على أساس إنه هيمول الميزانية التانية. قطاع الشركات لوحده لا تدخل تفاصيله فى داخل الميزانية.

موقف الميزانية الجارية للأعمال: مجموع المصروفات أو الاستخدامات الجارية ٧٢٠,٥ مليون فى سنة ٦٨ ٧٤١,١ مليون، بزيادة

قدرها ١٢,٦ مليون. التحليل بتاعها أيضا بنفس الطريقة، الأجور بتزيد بحوالى ٦,٤، والمصروفات الجارية حوالى ٦ مليون و٦,٥ يدينا ١٢,٥.

لما بنبص للإيرادات الخاصة: علشان نكمل برضه صورة المصروفات بالنسبة للمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية فى قطاع الأعمال، هو الحقيقة برضه عن طريق الضغط على المصروفات قلت، إنما اللى زاد هى مشتريات بقصد البيع.. مشتريات بقصد البيع هى اللى زادت، إنما حصل توفير فيما يتعلق بالمستلزمات السلعية، والمستلزمات الخدمية طبعا مبلغ صغير.. الأولانى حوالى ٤٠٠ ألف، أما المشتريات بغرض البيع طبعا هى اللى بتزيد؛ معنى هذا إن الموارد أيضا هتزيد.

لما درسنا الموقف التحليلى لقطاع الأعمال إيرادا ومصروفا، بيتضح الآتى:

إحنا عندنا إعانة سد عجز فى قطاع الأعمال ٧١,٣ مليون، الـ ٧١ بالتحليل وجدنا إنها تتضمن رقمين: ٥٨ مليون خسائر القطاع العام، ١٣ مليون تكاليف خدمات لا تتمثل فى خسائر؛ يعنى زى الطرق وزى تكاليف بعض الهيئات العامة اللى هى فى الواقع موجودة فى قطاع الأعمال، رغم إنه المفروض إن التكلفة بتاعتها تمثل أو يجب أن تمثل إعانة من الدولة.

إذاً التركيز على الـ ٥٨ من الـ ٧١، وعندنا فائض فى قطاع الأعمال فى بعض القطاعات؛ فائض نتيجة الشركات بتدى المؤسسات الفائض بتاعها، وبعدين بنعمل تسوية خاصة بالفائض، خلاصة هذا الفائض ٣٠,٦ مليون. فيه تسوية خاصة بإعانات الإنتاج والتصدير مش موجودة فى الميزانية. فمجموع إعانة سد العجز كاملا ٤٢,٣ مليون والفائض ٣٠,٦ مليون؛ معنى هذا إن قطاع الأعمال رصيده ٤١,٦ مليون عجز.

ده ناتج من موازنة الفائض المترتب على حصول المؤسسات على الفائض بتاعها من الشركات، وبعض المؤسسات اللى جايبة مكسب، وإعانة

سد العجز عن خسارة أو عن تكاليف الخدمات اللى هو مجموعه ٧٢,٣؛ يبقى قطاع الأعمال بصفة عامة جايب عجز تمويل قدره ٤١,٦.

لما بنحلل هذا العجز فى القطاعات المختلفة..

لو سمحت ياسيدى الريس أدى صورة بس عن الخسائر الموجودة اللى احنا سميناها خسائر برضه: قطاع الزراعة: هو مع استبعاد صندوق الإصلاح الزراعى وإدماجه للهيئة العامة للإصلاح الزراعى حوالى ١٦ مليون. الموازنة، عندى تفاصيل المؤسسة العامة للحوم ١,٥ مليون، الائتمان الزراعى والتعاونى ٣,٦ مليون، الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ٦ مليون، استصلاح الأراضى ٢١٠ ألف، الهيئة الزراعية المصرية ١٥٠ ألف.

الهيئة العامة للصناعة ١١,٦ مليون، الغزل والنسيج ٣,٥ مليون، البناء والحراريات ٢,٦ مليون، الحديد والصلب ٢,٥ مليون، الأبحاث الجيولوجية ٢,٧ مليون، الصناعات الهندسية ٢١٦ ألف.

وبعدين الهيئة العامة للطيران ١٠,٦ مليون.

قطاع النقل والمواصلات: هيئة النقل فى القاهرة ٢,٧ مليون، النقل البحرى ٢,٩ مليون، الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ٨٨,٥ ألف، هيئة قناة السويس ٨,٨.

الإسكان والمرافق: مؤسسة المقاولات ٥٢ ألف، أعمال المرافق ١,٢.

وبعدين السياحة والفنادق ٢,٦.

قطاع تنمية الثروة السمكية ١١٩ ألف.

قطاع التنمية والتجارة ١٥٣ ألف.

ده عبارة عن النتائج اللى جايبة الى ٥٨,٣ فى القطاعات المختلفة معبرة عن عجز الموارد عن النفقات.

بالنسبة للنشاط اللى احنا قلنا عليه نشاط خدمى مايمثلش خسائر بالمعنى المضبوط: فصلنا طلع ١٣ مليون من الـ ٧١، مانقدرش نطلق عليها

فى الواقع خسارة بمعنى الخسائر؛ لأن عندنا الهيئة العامة للإنتاج الزراعى، هى بتعمل بحوث خاصة بالتقاوى ولها تجارب عجزها ٧١ ألف، فإحنا مابنعتبروش خسائر.

تعمير الصحارى: لأنه فى الواقع مانقدرش نقول إن تعمير الصحارى نشاط إنتاجى له موارد، ولكنها تحمل ميزانية الدولة ٣,٦ مليون، تعمير الأراضى لأنها هيئة استشارات.. هيئة بتخطط لأعمال لاستصلاح الأراضى ٦١٣ ألف.

بعدين الهيئة العامة للتصنيع: برضه فصلناه ماعتبرنهاش خسائر ٦٥٢ ألف.

التعامل الإنتاجى: أيضا مهياش مؤسسة منتجة اقتصاديا يعنى ٤٢٠ ألف.

قطاع النقل والمواصلات: موجود أيضا فى قطاع الأعمال، الطرق والكبارى داخلة كأنها إعانات سد العجز؛ ففصلناها على اعتبار أنها تكاليف طرق ٤,٤.

بعدين قطاع الإسكان والمرافق: مؤسسة البناء والإسكان ٢٣٣ ألف. قطاع الصحة فى المؤسسة الإسكندرية والقاهرة ٧٩٢ ألف. وأنا فهمت النهارده من الدكتور نبوى إنه بتمول عن السراير مجانى ومدارس التدريب.

وبعدين قطاع السياحة: مؤسسة الفنون والمسرح والموسيقى ٧٨٢ ألف.

هيئة الكتب والأجهزة العلمية للتعليم العالى ٢٠٥ ألف.

المؤسسة العامة للتأليف والنشر ٢٣١ ألف.

يبقى المجموع قطاع الثقافة حوالى ١,٢ مليون.

ده الموقف الخاص بالـ ٧١ مليون، واللى هى بتمثل إعانة سد العجز، وده بيدينا صورة إنه إحنا محتاجين فى الواقع الى:

أولا: إحنا محتاجين الى تصحيح موقف فيما يتعلق بالـ ٥٨,٣ مليون اللى هى بتمثل الخسائر؛ على اعتبار إن هذه المؤسسات تحصل على استثمارات، وبالتالى الاستثمارات لازم يبقى فيه إنتاج ويبقى فيه فائض. يبقى الإصلاح الاقتصادى بيركز على الـ ٥٨,٣ مليون على الأقل؛ لإحداث نوع من التوازن فى هذا القطاع.

وبعدين مطالبة القطاع الخاص بالأعمال برفع كفاءته؛ لإعطاء الدولة فائض نقدر نمول بيه ميزانية الخدمات أو مشروعات التنمية.

ده بالنسبة لقطاع الميزانية الجارية للأعمال: وهى السنة اللى فاتت جايبة فائض ١٧,٦ مليون، والسنة دى جايبة ٦٨/٦٩، عجز ٧٠,٦ مليون.

الجزء التالت: يمكن ندى صورة إحنا جمعنا الميزانية الرأسمالية أو الميزانية الرأسمالية الخاصة بقطاع الخدمات والميزانية الاستثمارية الخاصة بقطاع الأعمال الاتنين مع بعض: قطاع الخدمات فى الميزانية الرأسمالية استخدامات استثمارية فى سنة ٦٧/٦٨: ٣٣,٩، فى سنة ٦٨/٦٩: ٥٧ مليون؛ بمعنى أن هناك زيادة حوالى ٢٣,١ مليون.

التحويلات الرأسمالية: هى عبارة عن أقساط وحاجات زى كده رأسمالية كلها. أنا بحب أقول: إن احنا فصلنا الدين العام: جعلنا النصيب الخاص بالخدمات فى الخدمات، والنصف اللى كان بيمول القطاع الإنتاجى فصلناه وحملناه للقطاع الإنتاجى؛ ده جاب وفر ٤٩,٥ ألف، إنما يعنى الزيادة كلها ٦٨/٦٩ فى الاستثمار.

قطاع الخدمات نصيبه ٥٧ مليون فى سنة ٦٨/٦٩، وده على أساس استثمارات قدرها ٣٠٨ مليون جنيه، وده محسوب على أساس ٦٪ زيادة فى الدخل على أساس الأسعار الجارية.

بالنسبة لقطاع الأعمال: الميزانية الرأسمالية لقطاع الأعمال فى سنة ٦٧: ١٧٣,٦، فى سنة ٦٨: ٢٢٧,٨، بمعنى إن فيه زيادة حوالى ٥٤,٢ مليون.

إذاً الزيادة فى الاستثمارات فى قطاع الأعمال فى السنة الجاية، حوالى ٥٤ مليون.

بالنسبة للتحويلات الرأسمالية اللى هى كلها مبالغ خاصة بالأقساط: كانت ٣١ مليون فى سنة ٦٧، فى سنة ٦٨: ٣٢ مليون؛ يعنى حوالى ٢ مليون جنيه زيادة فى التحويلات الرأسمالية بناء على الدراسات اللى أجريناها، فيما يتعلق بمقابلة الميزانية الرأسمالية الموارد التى تقابل هذه الاستخدامات؛ سواء كانت استثمارات أو كانت تحويلات، الميزانية متواجدة بعجز بسيط قدره ١٥١ ألف.

إذاً فى حدود ٣٠٨ مليون موزعة ما بين جزء خاص بالخدمات، وجزء آخر خاص بالمؤسسات، وبرضه فيه جزء تالت خاص بالشركات، واستثمارات غير مخصصة أيضا ٢٣,٥ مليون، أيضا فيه مبلغ ماتوزعش ٢٣,٥ مليون. ده بيتبع استثمارات قدرها ٣٠٨,٣٤٩ مليون موزعة على الـ ٥٧ مليون خدمات، ١٤٩,١ مؤسسات، ٧٨,٦ شركات، ٢٣,٥ غير محصل: المجموع ٣٠٨.

عملية الموارد سواء من المؤسسات أو من الشركات أو من المدخرات، أو من الموارد الاستثنائية الميزانية متوازنة تقريبا، يعنى متوازنة إيرادا ومصروفا بعجز بسيط قدره ١٤١ ألف جنيه.

عبد الناصر: فى الاستثمار، أحسن يفهموا الميزانية!

حجازى: فى الاستثمار كله أنا بتكلم عن الاستثمار نفسه، الاستثمار فاصلين الاستثمار نفسه عن العملية الاستثمارية، فالعملية الاستثمارية على أساس استثمارات قدرها ٣٠٨,٣ مليون. ميزانية الاستثمار متوازنة من الموارد، مع مراعاة إننا مدخلين فيها تجديد بعض القروض اللى هتستحق سدادها السنة الجاية، واللى تحت إيدينا كدين بتحددها فيه حوالى ١٨ مليون ميزانية متواجدة دون أى موارد خارجية، وبرضه على أساس تسهيلات ائتمانية قدرها ٣١ مليون جنيه فقط.

معنى هذا إن الميزانية الاستثمارية وضعها الحالى فى حدود ٣٠٨ مليون، وبالتوزيع الخاص بين الخدمات وبين الأعمال يعنى بنعتبرها متوازنة، ومش محتاجة الى أى تمويل.

يبقى الموقف النهائى يتلخص فى الآتى:

إن احنا بنواجهه بعجز فى قطاع الخدمات الجارى ١٧٢,٤، والميزانية الجارية للأعمال ٤١,٦، والميزانية الرأسمالية زى ما قلت ١٤١ ألف؛ بمجموع ٢١٤,٢ عجز فى الميزانية كلها، إحنا نقول ٢١٤ و٢١٥.

والاقتراح إن احنا علشان تمويل العجز، بنراجع أولا: عملية تحقيق الاستثمارات على أساس إننا نقوم بدراسة اقتصادية للمشروعات؛ منها ما يدرس دراسة كاملة يوضع فى الميزانية، والباقى يوضع كاعتماد عام الى أن يتم دراسة اقتصاديات المشروعات، على أساس إن الأخ حسن عباس ذكى يراجع الميزانية النقدية، وأفتكر إنه هيعرض موقف الميزانية النقدية.

الحاجة التانية: فيما يتعلق بالميزانية الجارية للخدمات ١٧٢ مليون، بنراجع طبعا بعض اعتمادات القوات المسلحة، ومن حقه إنه يدبر بعض موارد لمقابلة العجز فى ميزانية الخدمات.

طبعا لمقابلة العجز فى ميزانية الخدمات: يعنى هى فيه بعض الخطوط الأساسية، أنا معتبر إن احنا ندى شوية مراجعات فى بعض البنود. ده طبعا الباب الأول اللى بنحاول أن نصل لتخفيضات فيه، إنما مش قادرين! إنما هى مراجعة مسألة العلاوة – ولو أمكن مراجعة فى خلال السنة الكادر أو التوظف – ربما نحسن الصورة، نحط أى مبالغ إلا فيما يتعلق بالعلاوة يعنى.

عبد الناصر: العلاوة تبقى النص فى الميزانية الجديدة، آه.. على أساس تمشى على طول يعنى.

حجازى: طبعا إعانة منطقة القناة ١٠ مليون، حاجة بنفكر إنها تبقى حاجة مستقلة لوحدها على المجتمع؛ فتواجه برسوم أو إضافات طوابع على بنود كثيرة يمكن أن نحصل رسوم خاصة لمنطقة القناة، وبعدين بنحاول نجيب شوية مدخرات عن طريق شهادات وعملات تذكارية، الضرائب.. ونراجع موقف الضرائب الخاصة بالأمن.

عبد الناصر: دى المفروض بتروح إنتاج لشهادات استثمار.

حجازى: برضه بنراجع موضوع خسائر السلع التموينية، أيضا بنراجعها على أساس إننا بنوفر منها مبالغ. هنضطر برضه لتسهيلات ائتمانية اللى هتقابل على الأقل احتياجات القوات المسلحة، وبرضه بنحاول نخطط للقوات المسلحة، وبعدين فيما يتعلق بالـ ١٤١ مليون الخاص بقطاع الأعمال الصادرات.

علشان ندى الصورة على حقيقتها، بنرجو إن فائض قطاع الأعمال يراجع، لازم يبقى واقعى أكثر شوية. وعلى أساس إنه إحنا دلوقتى عن

طريق الإجراءات الاقتصادية فى بعض القطاعات، فأنا شايف تعاون كامل من جميع القطاعات. فالأخ غانم فى قطاع السياحة، لما راجعنا معاه الإجراءات الاقتصادية الخاصة بقطاع السياحة، هو طالب بعض المطالب الخاصة بتصحيح رؤوس الأموال وإعادة النظر فى الفوائد. وهو راجع نسب الإشغال فى السياحة مثلا، فوجد إنه احنا نقدر نرفع نسب الإشغال المعمولة على أساس الميزانية، ووصلنا الى تخفيض فى الخسائر الخاصة بالسياحة يعنى هى على الأقل مليون، يعنى ببعض الإجراءات العملية مش النظرية، وهى لأن احنا برضه عايزين ندى صورة واقعية، هنقدر نحسن صورة الخسائر فى بعض القطاعات.

برضه فى الزراعة، بعد مراجعة قطاع الزراعة فيه بعض اقتراحات برضه عملية خاصة بمؤسسة اللحوم، وفيه تفكير على إن تصفى على أن تدمج على أساس إن اللى تربى على أراضى الاستصلاح بتروح لمؤسسة التنمية؛ لأن الأصول الحيوانية موجودة بتتربى فعلا على أرض الاستصلاح فيقدروا هم يديروا هذه العملية. وكان الأخ بكر معايا برضه النهارده بيراجع موضوع مؤسسة اللحوم أو تصفية مؤسسة اللحوم ولو سبنا المؤسسة زى ما هى معملناش حاجة، وبالتالى المراجعة هاتتم على ضوء طلباته؛ هو بدل مايأخدها استثمارية ياخدها من مؤسسة اللحوم سواء إنشاءات أو أصول حيوانية موجودة، وده طبعا على أساس واقعى لسبب واحد إن النهارده المؤسسة بيحصل فيها تكاثر وهذا التكاثر لا يقوّم ولا يدخل فى الميزانية.

الأخ بكر لم يستلم الأصول المملوكة للمؤسسة يعنى بتدينا نوع من رأس المال، إلا إننا ننتقل لمؤسسة الاستزراع والتنمية وهيبقى جزء خاص بمؤسسة اللحوم لسه مانعرفش نسبته قد إيه يعنى. الأخ بكر بيفكر هل هيستلمه كمان ولاّ لأ؟ هم يرجعوا وبعدين على ضوء الباقى ما يبقى من اللحوم وهى تكون نسبة بسيطة بالنسبة للإنتاج الثروة الحيوانية. يعنى

بنقول ياندية للإصلاح الزراعى؛ يعنى الجهات اللى بتقوم بعملية الزراعة كل واحد ياخد فى منطقته، مادام هو موجود فى منطقة فهو بياخذ الإنتاج الحيوانى بتاعه ومتابعته ويتابع.

قطعا ده هيحسن الاقتصاديات الخاصة بالقطاع.

بالنسبة لبنك الائتمان، بنك الائتمان الزراعى ٣,٥ مليون، فيه نشاط خاص بالائتمان ونشاط خاص بالتسويق ونشاط خاص بالسلع التموينية.

فالائتمان على الأقل يتكافأ مابيجيبش خساير يعنى تكاليف الائتمان، اتفقنا إنهم بيدرسوا تكاليف الائتمان على أساس الاستهلاكيات وبالتالى مابيبقاش فيه خساير.

السلع التموينية، الأخ مرزبان بيدرس مع مؤسسة بنك الائتمان الخسائر المترتبة على قيام بنك الائتمان بالعمليات التمويلية؛ لأن الحقيقة حاليا البنوك التجارية عندها شون وكانت ممكن هى تمارس العملية. فإحنا برضه علشان نوجد نوع من المنافسة اللى تدينا تكاليف أقل، فيه دراسة النهارده على ما أعتقد بتعمل بين التموين وبين الزراعة على أساس إن احنا نقلل عملية خسائر معالجة السلع التموينية.

الجزء التالت: التسويق التعاونى، أنا أعتقد الأخ سيد مرعى تفكيره إن احنا بنحمل تكاليف التسويق التعاونى للأبحاث بحيث مايخسرش. وبيدرس هذه العملية، إزاى يخلى التسويق التعاونى مايديناش فى الآخر خسارة، معنى إن الـ ٣,٥ مليون أنا عندى أمل إنه ينخفض؛ لأن الأسعار الاقتصادية بتنخفض ١٠٠٪ مش هقول بالكامل ولكن نسبيا.

معنى هذا إن الـ ٤١ مليون بتوع الأعمال ننزل بيهم، أنا متوقع مش أقل من ١٠ – ١٥ مليون؛ لأن فيه وعد فى الصناعة الـ ١٠,٥ مليون نتيجة مراجعة الفائض وإعانة التصدير. ما أنا بقول: يعنى أصل فى

المراجعة برضه، أنا بس بدى أمثلة للقطاعات اللى بدأنا ندرس معاها دراسات اقتصادية.

برضه قطاع الثقافة، إحنا راجعنا معاهم بعض المواقف الخاصة بالمؤسسات وبرضه اتفقنا على بعض الأساسيات، برضه الأسبوع الجاى هيدونا أرقام خاصة بيها.. مؤسسة السينما والتليفزيون، بعض الاستديوهات سواء على سبيل التأجير أو التمليك، بعض الاستديوهات مطلوب تصفيتها أو تأجيرها.

فيما يتعلق بمؤسسة التأليف والنشر، فيها بعض الصعوبات لأن فيها قطاعات الصحافة والنشر وقطاع الطباعة.

عبد الناصر: بنحلها، مافيش داعى نجيب جهاز سئ الإدارة وسئ فى كل حاجة ونحطه فوق الصحف، نبوظ الصحف ومافيش داعى نجيب حاجة وحشة تبوظ لنا حاجة كويسة. بنحله وكل صحيفة توزع نفسها، ماكانوا بيوزعوا زمان ومكناش بندفع ولا مليم، عملنا ده وبقينا ندفع ٣٠٠! ده تبع فائق؟ تبع الثقافة. قبل الشركة كنا بندى إعانة؟

عكاشة: لا. يافندم.

عبد الناصر: يبقى بنحل الشركة، ويبقى كل جريدة بتوزع نفسها أصل هتكلم فى كل موضوع.

مرزبان: هى فى الواقع أنا برضه عايز أفرق ما بين كلمة خسائر وما بين عجز. الميزانية بتُعمل فى الشركات والمؤسسات بغرض الخزانة، مهياش ميزانية أعمال بمعنى ميزانية تجارة وأرباح وخساير، الشركة عندها ربح أو خسارة.

هى الميزانية معمولة على أساس اللى عنده موارد على أساس cash يعنى على أساس نقدى، يعنى اللى عنده موارد وعنده استخدامات يبقى عنده فايض وعنده عجز؛ وبالتالى هو عنده مشروعات.. هو عنده أعمال عايز يمولها، فتكون النتيجة إنه طالب فلوس من الخزانة. الصورة دى مهياش خسائر بالمعنى اللى هو ظاهر هنا، مهياش خسائر شركات مهياش خسائر من قطاع الأعمال، إنما هو طلبات على أموال السيولة من الخزانة.

دى ممكن حكمها فى وضع مختلف، إنما لو حللنا الميزانيات هنجد الخسائر دى والأموال اللى هو طالبها ولو خدها كانت اتوفرت، وهو بياخدها أو بيأخد جزء منها يتمثل فى التوسع فى أصول أو يتمثل فى استيراد أو بضايع أو.. الى آخره؛ فتكون النتيجة فيه زيادة مخزون زى ماحنا شوفنا فى السنوات اللى فاتت. فهى مش خسائر بقدر ماهى توسع فى ملكية أصول، وفى الغالب تتراكم وقد تكون غير منتجة. أنا بدى إذا كان فيه محاسبة لهذه الشركات وهذه القطاعات فى مستوى كل وزير والقطاع بتاعه، يبقى لابد إنه هذا أولا يكون الحساب على أساس الفائض أو الأرباح التى تتحقق من هذه الشركات.

سيادتك قلت فى المرة اللى فاتت: ليه الشركات اللى كانت تابعة لبنك مصر أو تابعة للمؤسسة الاقتصادية مكانتش بتتدخل فى أعمالها ولا بتاخد منها أى فائض أو فلوس ولا بتدفع لها أى شئ؛ لأن مهواش بنك مهواش خزانة، إنما كانت هذه الشركات لاتزال تدار وتعد ميزانيتها على أساس ميزانية تجارية فيها الأرباح، والأرباح التى تتحقق بتحجز منها

احتياطات وبتبنى توسعاتها فى حدود مواردها الذاتية، وبعدين إذا احتاجت بتروح لبنك أو بتتصرف أو بتاخد تسهيلات ائتمانية بعيد عن الخزانة.

الصورة دى اتغيرت لما دخلت ميزانية الشركات مُلحقة بميزانية الدولة وداخل الخزانة، وأصبحت الخزانة بتناقش هذه الشركات وبتطالبها، ووجهة النظر الأساسية فى المناقشة كلها هى عملية مفاوضة ومساومة علشان الخزانة عايزة أكبر قدر ممكن من الشركات لتغذية الخزانة العامة، والشركات بتحتاط بالتالى بالعكس إن هى عايزة تاخد من الخزانة أكبر قدر ممكن لتمويل عمليات.. الى آخره.

نيجى للصورة اللى أعتقد الدكتور حجازى فى البحث الجديد يحب هذا الأسلوب فى المناقشة وفى إعداد الميزانية ينتفى، فى الصورة دى أنا بعتقد إنه العملية ممكن تتغير كلية، وأنا عارف ميزانيات الشركات وإزاى يعمل احتياطات، وإزاى يخفض رقم المخزون ويعمل كيت وكيت. يعنى حقيقة إن أغلب الشركات مدكنة مبالغ كاحتياطى سرى، وهو عارف إنه السنة الجاية هتزيد الأجور وتزيد المبالغ والتكاليف عليه ويصح يحصل خسائر ومش عايز يكشف نفسه؛ فبيحتاط لكل هذا وتكون النتيجة إنك تظهر الصورة فى نظرى أسوأ مما هى حقيقة موجودة فى الشركات وفى قطاع الأعمال.

فإذا كان دى تراجع على أساس ميزانية تجارية، وأنا أعتقد ١٠٠٪ إذا كانت الشركات دى تطمئن الى إن فلوسها ممكن هتستخدم جزء منها احتياطيات وجزء منها تحجزها فى شكل إحتاطيات وتستخدمها فى التمويل الذاتى فى حدود الخطة العامة اللى مرسومة فى البلد، أنا أعتقد يمكن الصورة الحقيقة تظهر أكثر من الصورة اللى قدمت عليها على أساس نقدى.

الموضوع التانى..

حجازى: أنا بس بصحح للأخ مرزبان عشان مانمشيش فى نقطة، هو اللى حاصل إنه ده مش حقيقة لسبب واحد يعنى إحنا واخدين من الشركات الفائض بناءا على ميزانية تجارية.

مرزبان: ماهو بناءا عن كلامهم ماهو أعد الميزانية التجارية.

حجازى: يعنى الفائض اللى جاى من المؤسسات من قطاع الشركات.

مرزبان: الميزانية اللى هى الخزانة.

حجازى: لا.. معلش، ما أنا معايا ميزانية الشركات.

مرزبان: هى مشروع ميزانية بيعده وهو مستهدف رئيس الشركة، مستهدف وعارف إنه الغرض يعد ميزانية تجارية، لكن ميزانيته الحقيقية وميزانيته الفعلية أنا بحسبها على أساس تجارى هتكون مختلفة، لو أنا قومت البضاعة هجد إن فيها احتياطى كبير جدا فى البضاعة. أنا عندى فى شركات التموين فيه بضايع مقومة بنصف قيمتها، فيه حاجات دى فى الميزانية عندى شركات فى داخل الشركة نفسها عاملة صندوق موازى ومش داخلة فى الميزانية إطلاقا وداخل فيه مبالغ!

كل هذا مش ظاهر، إنما هو بيبان فى المناقشة لو أن كل وزير فى داخل كل قطاع، إنما أنا والخزانة بنعتقد إن دى عملية تانية وهدفنا تانى. مش ممكن كل الأرقام تبان فى الميزانية اللى تقدم للخزانة طبقا لجداول معينة وتكوين معين بيظهر تحويلات ومصروفات ومصاريف تشغيل وموارد.. والى آخره.

لكن أنا بعتقد لو أن فيه رقابة، والميزانية اتوضعت على أساس إنه رقابة أهداف محددة عملت كذا وصدر كذا وحقق كذا.. والى آخره.

وبعدين هى النقطة، هل هو الفلوس اللى حققها هتبقى معاه ولاّ اتاخدت؟ يعنى كثير من الشركات اللى عندها إيداعات فى البنوك ولما جت عملت صندوق للاستثمار علشان إذا كان عنده فايض يديه، إحنا كنا فى البنوك والشركات مش عايزة وتصرف ده بشكل أو بآخر لأنها بتقول: يمكن أحتاج، أنا اللى هديه النهارده الخزانة تاخده منى ولو بكره هطلب الفلوس هتبقى من الصعوبة بماكان إنى آخد أى مليم!

هذه الأمور فى إيد الناس اللى ماسكة الشركة هيخليهم يظهروا الميزانية بشكل قطعا يختلف فى نظرى، وأنا لمستها عن الحقيقة.

صدقى: هو بالنسبة للكلام اللى قاله الدكتور عبد العزيز حجازى الخاص بالعجز، الحقيقة إنه عايزين نعرف ماهو العجز؟ أنا لما قيل لى إنه فيه عجز فى مجال الصناعة طلبت بيانات، الحقيقة الرقم مختلف شوية عن الرقم اللى قاله الدكتور عبد العزيز بخصوص العجز فى مؤسسات الصناعة كوزارة الصناعة .. الرقم اللى قدامى بيطلع ٢,٠٧٤ مليون جنيه.

بصرف النظر عن هذا مش هو ده الموضوع، إنما تعريف كلمة العجز إدى صورة للمجلس هنا إنه العملية الإنتاجية بتحقق خسارة. إحنا بدنا نشوف إن هل هذا حقيقى ولاّ لأ؟ إذا إحنا كنا بنقول إن قطاع الأعمال يجب أن يمول الخدمات بدنا نشوف هل ده بيتحقق ولاّ مابيتحققش؟ فى حساب ما يسمى بالعجز فى الميزانية بياخدوه كالآتى:

بيقولوا إيه الموارد الجارية للمؤسسات، وبعدين يخصموا من الأجور والمصروفات العامة والإيجار ثم يخصموا منه حاجة تانية اسمها التحويلات، والحصيلة النهائية هو ما يسمى العجز.

الموارد الجارية للمؤسسات، هى حصة المؤسسات من الأرباح وبعدين إيراد نشاط جارى؛ مثلا مؤسسة البترول بتتعامل بنفسها وخدمات قانونية ومحاسبية بتاخد أجرتها من الشركات مقابل إشراف وإيرادات بيطلع مثلا الرقم، بنيجى نخصم من ده الأجور والمصروفات ثم التحويلات. حصة المؤسسات فى الأرباح، الواقع إن هى لا تعبر عن كامل الأرباح التى حققتها الشركات. معنى هذا إنه كقطاع إنتاجى فى البداية وهى حصة المؤسسات فى الأرباح، لا تمثل كامل الرقم وهو الربح اللى حققته الوحدات الإنتاجية، دى أول نقطة.

النقطه التانية: إنه زى ما قال الأخ مرزبان فى حساب الربح اللى بيظهر زى فى الميزانية التجارية زى ما الدكتور حجازى قال: فيه حاجة اسمها الميزانية التجارية بتنتهى الى أن هذه الايرادات وهذه المصروفات تنتهى الى حاجة إسمها الربح الإجمالى.

بعد الربح الإجمالى بنخش فى سلسلة من الاستقطاعات.. المخصصات، الاحتياطى القانونى، الاحتياطى كذا، عدة احتياطيات.

يبقى الربح الصافى اللى بيظهر فى الميزانية التجارية فى الواقع من الأرقام بتاعة الميزانية بتاعة السنة اللى فاتت، أنا راجعتها بنجدها حوالى ٥٠٪ من الربح الحقيقى اللى حققته الشركات.. ده أول بند.

يبقى إذاً فى البداية إحنا بنحسب عليها الموارد الجارية، هى رقم أقل بكثير من الحقيقى. بعد كده فيه حاجة تانية بتلجأ اليها الشركات والأخ مرزبان قالها وهى الاحتياطى الزائد.

عبد الناصر: كل ده حله بسيط سد العجز ده ماندفعوش خالص.

صدقى: ما إحنا عايزين نوصل الى هذا يافندم.

عبد الناصر: هنشطب ٤١ سد عجز ومانديش حد.

حجازى: أنا كنت عارف إنه ده هيثار، وبالتالى – أنا نفسى أصلا محاسب – فحضرت الـ cash، لأن هى نفس الأرقام هى. اللى حاصل إن الأرقام التجارية بيعاد تحليلها لأغراض تخطيطية، لما نفس الكم من الأرقام زى ما قال الدكتور عزيز يعنى أنا شخصيا عملتها تجاريا، نفس الأرقام الموجودة أنا عارف إنى هتسأل هذا السؤال. وبالتالى أنا أحب أطمن الدكتور عزيز إنه مجموع الضرائب الداخلية حصة بالعاملين والفائض المحتجز والفائض الآيل لصندوق الاستثمار ٢٥٩ مليون. إنما هى كميزانية دولة، الضرايب الداخلية هتخش الضرايب.. رايحة الضرايب، حصة العاملين رايحة للعاملين. الفائض المحتجز اللى هو ١٨٦ هيتحول الى احتياطيات و.. و.. عشان يمول الميزانية الاستثمارية، أُمال الميزانية الاستثمارية مولت إزاى؟ مولت عن طريق الـ ١٨٦ مليون اللى هى احتياطيات ومخصصات، وبعدين الفائض الذى يؤول لصندوق الاستثمار اللى هو الـ ٢٩,٦ مليون، ده عبارة عن الفائض النهائى لقطاع الأعمال.

إحنا بنعمل عليه تسوية خاصة بالفترة الزمنية، فاللى طلع فى الميزانية ٣٠ مليون جنيه. فأنا يعنى عشان أرد الربح الى أصله، أنا عملت إعادة تبويب عشان أقدر أعرف الصورة برضه فطلع ٢٥٩ مليون، بس الـ ٢٥٩ مليون اللى هى تمثل الأرباح اللى جاية عن طريق الشركات والمؤسسات التى تمارس بنفسها، بيعاد توزيعها بنسميه إحنا فى التجارة توزيع الأرباح. توزيع الأرباح رايح ٢٦ مليون ضرايب داخلية أرباح تجارية غير منقولة، حصة العاملين ١٧,٥ مليون، فائض محتجز ١٨٦ اللى هو احتياطيات قانونية واحتياطيات استثمار واحتياطيات تجديدات.. الى آخره.

وبعدين الفائض الذى يؤول الى صندوق الاستثمار، اللى هو عبارة عن الـ ٣٠ مليون اللى هى بتقابل الـ ٧١ عجز. فأنا برضه لأن أنا تفكيرى تجارى وبالتالى برضه أنا زودت الصورة قدامى على أساس ميزانية تجارية.

صدقى: فيه فائض إذاً مافيش عجز!

حجازى: لا.

صدقى: لا.. ده فى مجموعه أنا بقول: إن فعلا قطاع الأعمال بيحقق فائض بيمول بيه، الخزانة بتاخد هذا الفائض فى صورة ضرائب داخلية أو مصروفات أخرى أو فوائض محلية أو ضرائب تمول بيها قطاع الخدمات.

حجازى: لا.. عشان الصورة تبقى واضحة، قطاع الأعمال كله لما ناخده جزء بيدينى فائض وجزء بيدينى خسائر.

صدقى: والحصيلة؟

حجازى: الصافى ٤١ مليون عجز.

صدقى: لا.. لو سمحت لى لو خدنا التحويلات – زى ما سيادتك ذكرت – إنه فيه ضرايب ورسوم، لكن أنا باخدها أمول بيها الميزانية. ده حقيقى، لكن أنا بتكلم عائد العملية الإنتاجية بيحقق فائض، هذا الفائض كون الدولة تيجى تستقطع منه رسوم لأنها فى سياستها بتاخد هذه الرسوم تمول بيها خدمات.. ده موضوع آخر. أنا بس بحب أقول للمجلس: إنه قطاع الأعمال بيحقق فائض

مابيحققش عجز لأنه بتبان كإنه فيه خسارة فى العملية، أُمال إحنا بننتج إزاى؟!

حجازى: هناخد مثال واحد: مؤسسة الغزل، هل مؤسسة الغزل من غير إعانة صادرات تجيب فائض؟

صدقى: إسمح لى هو الواقع إنه الرسوم بتاعة الدعم بتاع الغزل زادت فى السنتين الأخيرتين ٦٥/٦٦، ٦٦/٦٧ زادت زيادة كبيرة جدا عما كانت قبل كده، وسيادتك عارف هذا. الرقم العجز فى مؤسسة الغزل يمكن ٢ مليون أو ٣ مليون، زى ما أظهرت.

أنا براجع هذا الرقم لأنه ممكن يكون فيه مغالاة فى الرقم، لكن ده لزيادة كبيرة فى التصدير، والأخ حسن عباس يعلم إنه بالذات فى عملية تصدير الغزل إنه فيه إعانة مش من عندنا إحنا بس، من جميع الدول يعنى هونج كونج واليابان لما بتصدر بتصدر قطعا بدعم، وهو اتعمل أصلا عشان هذه العملية.

نقول قطاع الغزل اللى كان قطاع منتج، لو إن الشركات تركت إنها تنزل فى السوق، كانت تحقق ربح بدلا من إنها تاخد دعم صادرات فى هذا الجزء طبعا. إذاً يبقى ده دعم لتحقيق سياسة معينة، ده بنراجعه الى أى حد نمشى فيه.

حجازى: الحديد والصلب ٣,٥ من غير الاستهلاكات، لو ضفنا الاستهلاكات هتطلع ٦ مليون أو ٥ مليون.

صدقى: الحديد والصلب، وأنا كنت لسه هكمل فى كلامى إنه الميزانيات التجارية محملة بأعباء فوايد نتيجة لعدم استكمال رؤوس الأموال. لما تيجى شركة كسبانة من حصيلة الأعمال بتاعتها ٦٠٠ ألف جنيه، أبص ألاقى إنه لأنها رأسمالها ماستكملش نفذت المشروعات، استدانت من البنك مثلا ١٠ مليون جنيه وبتدفع فوايد للبنوك أكثر من الربح اللى حققته اللى هو الـ ٦٠٠ ألف جنيه؛ فتبان فى ميزانيتها التجارية إنها خسرانة، لكن هى فى الحقيقه مالهاش ذنب، يعنى لو كانت شركة تجارية استكملت رأسمالها زى ما كان بيحصل فى القطاع الخاص كانت تبان الميزانية إنها كسبانة ٦٠٠ ألف جنيه.

هنا بقى التصليح الاقتصادى الذى يجب أن يكون لأن الشركات فى كثير منها مستكملش عناصر..

عبد الناصر: الحديد والصلب كسبانة السنة دى؟

حجازى: خسرانة.

عبد الناصر: بيقول كسبانة ٦٠٠ ألف غير الفوايد.

صدقى: لا.. لا بقول: إحدى الشركات.

حجازى: أنا بدى أمثلة يافندم من غير الاستهلاك، يعنى إحنا كمان قلنا بلاش استهلاك ندخله برضه عشان ماندیش الصورة مش عملية تضخيم بس الأرقام.

صدقى: يعنى أنا عندى أمثلة مثلا شركة شبين الكوم أو حلوان شبين الكوم، شركة سددت رأسمالها من نفسها يعنى حقيقة الدولة مادتهاش حاجة فى رأس المال، لكن فى فترات السنوات الماضية كانت مستلفة ٨ مليون ثم نزل ٧ مليون ثم الى ٦ بتدفع عنها فوايد سنوية، الفوايد دى بتيجى لازم الميزانية التجارية بستنقصها من الأرباح.

حجازى: يعنى أنا مش عاوز أظلم الخزانة يافندم، بس هو واقع فعلا إن فيه قطاع عنده ٢٠ مليون جنيه عجز فعلا خسائر فعلية.

صدقى: أنا بحضر بيان بهذا.

حجازى: لا.. بس أنا عشان بيقولوا: الخزانة لا تعبر، أنا بقول: أنا راجعتها تجاريا وحكوميا وحطيت الصورة قدامى تجارى وحكومى، والأسباب واضحة يعنى الأسباب عملت صادرات فى كل القطاعات بتاعة الصناعة هى السبب الرئيسى، وأنا يمكن قلت لسيادتك: إن احنا مابنعرضش الصورة وكان المفروض نوفى الصورة.

السنة اللى فاتت الربح كام؟ أخد استثمارات كانت السنة الجاية المفروض إنه يدينى إنتاج زيادة وعائد زيادة، ده مش موجود حاليا. يعنى ده اللى احنا عاوزين نوصل له؛ إن الصناعة النهارده موقفها فى قطاع معين بتدينى فائض قد كده، أخد استثمارات فى هذا القطاع إيه اللى ترتب على هذا الاستثمار من زيادة فى الإنتاج ومن زيادة فى العائد؟

ده النهارده مش موجود.. هذا البيان مش موجود.

صدقى: إنت بتتكلم إنه مطلوب الدراسة؟

حجازى: آه.

صدقى: ده موضوع تانى.

حجازى: إنما بالعجز اللى احنا بنقول عليه هو عجز حقيقى.

صدقى: لا.. أنا بختلف معاك إنه ما يسمى العجز داخل فى بنود مصروفاته إيرادات.. إيرادات للخزانة.

حجازى: لا.

صدقى: هى إيرادات الدولة، يعنى أدى مثل..

حجازى: البنك هيشتغل إزاى؟

صدقى: استنى بس على، البنك ذنبه إيه؟ الشركة ذنبها إيه؟ أنا جايب شركة قلت لها: نفذى مشروع تكلفته ٦ مليون جنيه، كان فى القطاع الخاص هيحصل إيه؟ هيطرح أسهم بـ ٦ مليون جنيه، يوم ما الأسهم بتستكمل بـ ٦ مليون جنيه بينفذ المشروع .

المشروع بيحقق فى آخر السنة من العمليات بتاعته ربح يسمى ربح كويس. إحنا كدولة مطرحناش أسهم وكان المفروض إن احنا ندى الـ ٦ مليون مديناش، هو اضطر بدلا من إنه ياخد الـ ٦ مليون من الخزانة إنه

يقترض من البنك بفايدة حملته ٣٦٠ ألف جنيه يعنى ٦٪ فوايد فى آخر السنة، لو كان هو حقق ٣٠٠ ألف جنيه بس أرباح يبقى بيبان خسران ٦٠ ألف. هنا الفرق بين شركة قامت فى ظل القطاع الخاص وكان لا يمكن إنها تبدأ إلا باستكمال رأسمالها، وشركة إحنا حملناها تنفيذ مشروعات بلا رأسمال وبعد كده بنسيبها سنة واتنين وتلاته وخمسة تحاول إنها توقف نفسها على رجلها من عائد الأعمال بتاعتها.

حجازى: مش ممكن.

صدقى: مش ممكن.

حجازى: طيب ما أنا كمان عايز أقول السؤال التانى عشان مانحطش الموقف قدامنا so easy، هل أنا دلوقتى لو خدت الدراسة اللى احنا بدينا فيها عشان نصعد رؤوس الأموال فطلعت الشركات عايزة ١٥٠، أنا متوقع الرقم ضخم لأنه باين قوى إن أحد الأسباب الرئيسية فى بيان هذه الصورة هى الفوائد.. الفوائد عنصر أساسى كبير جدا، زائد إن النظام المحاسبى الموحد عمل استهلاكات فى بعض القطاعات كبيرة بينما الدولة اشتراكية. أنا مش المفروض هشتغل زى الأمريكان وأستهلك على عشر سنين، ما أنا فى دولة مواردى محدودة يبقى استهلاكى لازم يمتد الى آجال أطول شوية مش العشر سنين؛ مثلا قطاع الفنادق استرده على فترات غير معقولة! أيام شبرد وبتاع كان الاستهلاك كذا، أقوم أنا النهارده إنه عائدات الاستهلاك مرتفعة أخفض؟ مش منطقى حتى مع منطق الاشتراكية ولا مع منطق الموارد المحدودة، وبالتالى أنا بقول: ده أحد الأشياء اللى لازم تراجع.

يعنى فى دولة اشتراكية مواردى محدودة، بدى آجال طويلة مش هجدد المصنع كل عشر سنين أو كل ١٥ سنة، إنما اللى بقول عليه بقى: لو صححنا رؤوس الأموال، ويجب أن تصحح. عشان يبان الصورة اللى سيادتك بتتكلم عنها؛ طب ما أنا هأفاجأ بالآتى وده اللى أنا متوقعه، إنه عشان أصحح رؤوس الأموال عاوز ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون.

صدقى: ده موضوع تانى، أنا بتكلم عن الوحدة الإنتاجية.

عبد الناصر: أُمال ميزانيات الاستثمارات اللى بنطلعها كل سنة دى بتروح فين؟

حجازى: ماهو يافندم اللى حاصل بتروح كقروض مابتروحش كرؤوس أموال، يعنى هو الأصل إحنا بنقول: فى التجاره يافندم..

عبد الناصر: بتروح كقروض لكن بيبقى عندى ميزانية.

حجازى: أيوه يافندم بيتحسب عليها فوائد، مكانش المفروض يتحسب عليها فوايد.

عبد الناصر: طيب نلغى الفوايد إذا كان ده يعنى مطلوب.

حجازى: طيب وبعدين ما أنا مديش عليها فوائد.

عبد الناصر: هل هو بياخد من البنك؟ يعنى إنت دلوقتى بتقولى عندك ٣٠٨ مليون جنيه استثمار..

حجازى: أيوه.

عبد الناصر: الـ ٣٠٨ دول بتوع الدولة.

حجازى: لا.. لو سمحت يافندم جزء منها.

عبد الناصر: مستلفهم؟

حجازى: من التأمينات والمعاشات.. معاشات ١٦٠، ١٧٠ مليون.

عبد الناصر: آه.

حجازى: يمكن الشركات نقدر نقول: مانقدرش مش ضرورى ناخد عليها فايدة.

بعدين عجز التمويل بتاع الجهاز المصرفى.. الجهاز المصرفى بيسلفنى عشان اشتغل. فبالتالى برضه إحنا بنفرق بين حاجتين.. الجزء الرأسمالى، أما أعمل آلات أو أعمل مبانى ده رأسمال مقدرش أقول ده قرض يسترد من العائد إلا إذا كان عائد كبير. الدولة كانت ماشية فى السنين اللى فاتت على أساس إنها كلها بقت قروض جزء منها ضئيل مساهماته ضعيف جدا اللى هو رأس المال، وده مكانش المفروض ياخد عليه فايدة، والجزء الكبير هو اللى معول عليه بيؤخذ كقرض وتفرض عليه فوايد؛ فبعدين مابيقدرش يسددها فبتتراكم عليه فبيدينا الصور الهزيلة اللى قدامنا النهارده.

اللى احنا عايزينه كأى مشروع اقتصادى، إنه ما يمثل رأس المال.. يعنى شركة مثلا زى الطيران العربية، عندها أسطول ثابت وانشاءات بـ ١٠ مليون رأسمالها يمكن ٢ مليون أو ٣ مليون، مش معقول مش ممكن ١,٣٥٠,٠٠٠!

شركة زى أبو زعبل مثلا بتاع الكيماويات، الرأسمال الثابت متحمل بالطرق ومحطات الكهربا ومعرفش إيه ٦ مليون أو ٧ مليون أو ١٠ مليون، آلاقى رأس، المال قصاده ٢ مليون ماهو مش ممكن يمشى! ده لازم ياخد رأس المال يعنى تبان صورته على أساس إن الأصول اللى احنا بنسميها ثابتة يقابلها رأسمال ثابت.

وبعدين لما يبقى يجيب فائض، أنا كدولة هاخد الفائض أعوض أنا استرداد رأس المال، ده مش موجود حاليا، وبالتالى الصورة الخاصة بالميزانية بصفه عامة بتعبر عن إن الدولة بطريقتها عجزت هذه الشركات إنها تدينى ناتج مضبوط، طيب هنجيبها إزاى؟

ماهو إحنا لازم نبتدى نخرج من الأزمة دى بطريقة، يعنى فيه قطاعات لازم نشوف لها مصادر تمويل مستديمة يعنى لها صفة الدوام. معرفش أنا الحقيقة الموضوع عايز دراسة، يعنى كيف أنا أمتص من مدخرات محلية للحصول على بعض رأس المال؟ لأن الدولة كدولة النهارده ماتقدرش تمول، إلا إذا كان عندها حاجة واحده فائض قطاع الأعمال وعلى الأقل ميزانية الخدمات تبقى متوازنة، يعنى ماتلقيش عبء على قطاع تانى.

النهارده ولعدد من السنين القادمة، مقدرش أقول إن قطاع الخدمات هيوازن نفسه بأى حال. لو أنا شلت الناحية الاستثنائية، الطوارئ هقول: من ١٠٠ مليون لـ ١٧٢ هيبقى عجز الخدمات ٧٢. لوطلعنا منه التموين وقطاع.. هيبقى برضه فيه ٣٠ – ٤٠ عجز طب عشان أصلح الـ ٣٠ – ٤٠ عجز فى الخدمات، عاوز إجراءات اقتصادية لتصحيح التكاليف. بتقابلنى مشكلة واحدة فى قطاع الخدمات هو فائض العمالة، حقيقة يعنى دى مشكلة لو قدرنا ناخد فيها بعض القرارات شوية حاسمة، يمكن نصلح من الموقف بتاع الخدمات. فى الحالة دى، يبقى أى فائض من قطاع الأعمال أنا أقدر أديك رؤوس أموال وأصحح الموقف، زائد لازم ندور على وسيلة للحصول على رؤوس أموال من الناس ومدخرات حقيقية آخدها وأديها رأسمال عشان أديه عليه عائد.

أنا بقول: إن القطاع التعاونى هو أحد القطاعات اللى لازم تمتص شوية مدخرات لسحب جزء من الاستثمارات تقوم تحسن الموقف. أنا النهارده بدى التعاون فلوس عشان أعمل إدارات، مش معقول كدولة لازم أجمع دى وسيلة من تجميع أسهم من الناس بجنيه وبنص جنيه وبربع جنيه هتجيب برضه ١٠ – ٢٠ – ٣٠ مليون هتساعد فى تصحيح الوضع.

فأنا من الدراسة اللى شايفها، إنه احنا اللى خلينا القطاعات تبان بالصورة اللى وصلنا لها النهارده؛ لأن يعنى أنا نفسى كنت بقعد فى مؤسسات كعضو مجلس إدارة، ومش مصدق إزاى أنا أقول له إدينى فايدة على رأسمال ثابت مابتحصلش! يعنى فى القطاع الرأسمالى، الرجل بيحط رأسماله ويستنى الربح، يمكن يقعد سنتين تلاتة مياخدش ربح ميجراش حاجة إنما بعد كده بتبان الصورة على حقيقتها وبيحصل على عائد بعد سنة أو اثنين.

لو أخدنا من الجهاز المصرفى بدون فوايد، هنبص نلاقينا عجزنا الجهاز المصرفى فى النهاية وده مش من المصلحة؛ يبقى إذاً إحنا عايزين موارد حقيقية، يعنى اللى هى عبارة عن فائض حقيقى فى قطاع الأعمال أو مدخرات، وهذه المدخرات بدى عليها ٢٪ – ٣٪ – ٤٪.. يعنى لازم إصلاح الموقف.

ولذلك أنا بقول: قطاع الزراعة إنتاجيته تزيد وقطاع الصناعة إنتاجيته تزيد.. ده الحل الوحيد وطبعا الاشتراكية هى إنتاجية.

فتصحيح رؤوس الأموال، أنا بعتبره خطوة ضرورية وسريعة بحيث يافندم على الأقل – يمكن ده يافندم – يدينا الصورة الحقيقية.

يوم ما أنا أعرف هل رؤوس الأموال دى ٢٠٠ مليون – ٣٠٠، ٥٠ – ٤٠ – ٢٠؟ إحنا مش قادرين نعرف معندناش جهاز، يعنى الخزانة مشيت على نظام حكومى ولم يظهر فيها موقف قطاع الأعمال. كان لازم يبان النهارده، ويمكن من أجل هذا ده الجهاز الرئيسى اللى لازم يشتغل والخزانة عشان يقولى رأس المال إيه؟ مافيش عندى موقع واحد فى الدولة النهارده يقول لى: الدولة التى تملك رؤوس الأموال فى القطاع العام بتملك كام!

أنا هقول حاجة يمكن تضحك شوية: إنه قطاع واحد، لقيت أنا فى موراد الدولة فايدة على رأسمال السكة الحديد ورأسمال مؤسسة الأدوية كانت اقترضت مبلغ والبترول، طيب وفين بقية الدولة؟ مافيش! لأن الاقتراضات كانت جزئية مكانش فيه سياسة عامة خاصة بيها؛ ولذلك أنا بعتبر ده عنصر أساسى، هل هى ضخمة بالصورة اللى بنسمعها ولاّ يصح تكون عايزة ٢٠ – ٣٠ مليون؟ والله ما أعملها عملية تنمية لموارد حقيقية تقابل رأس المال وأصححه.

أنا واثق من لو صحح رأس المال الصورة هتبان أحسن بكثير من هذا. أنا شخصيا عملت مشروع لوزارة التموين من ٣ سنين وواخد عليه والله اتعاب من مكتبى، لكن اتحط فى الأدراج ومتنفذش!

إذاً العملية محتاجة، يافندم ده جزء أساسى من الإصلاح الاقتصادى لازم يتبت فيه كعملية سريعة وعاجلة.

عبد الناصر: المشكل كله اللى الواحد داير فيه بقاله أشهر، يعنى أما ابتدى يحط إيده فى التفاصيل، إن احنا مش عارفين راسنا من رجلينا فى أى حاجة! ده الموضوع كله الحقيقة. واللى يعنى الدولة فى الأول كانت ماشية وكانت مضبوطة الحقيقة وماشية على أسس وعلى تقاليد، وأول الواحد ما اشتغل كانت كل حاجة مضبوطة الحقيقة، وبعدين ابتدت من حوالى كذا سنة ٦ – ٧ سنين كده، الدولة اتوسعت جدا فى نواحى مختلفة وتشعبنا فى خدمات مختلفة، وأيضا كل واحد عمل الـ system اللى عاجبه ومشيت.

وبعدين اللى أنا بدى أقوله لكم: إنى أنا مابقراش القرارات الجمهورية ومبقراش القوانين اللى بتيجى لى، أنا بمضى من غير ما بقرا، مش معقول يعنى أنا هقعد أقرا يعنى بقرا العنوان وأشوف الإمضاء، عملية فلوس ماضى وزير الخزانة بامضى عملية انشاء درجات.. ماضى وزير الخزانة هامضى، عملية إنشاء عشر وكلاء وزارات ماضى وزير الخزانة هامضى؛ ولاّ أنا هشتغل وزير خزانة ووزير تموين ووزير اقتصاد؟! لايمكن بأى حال من الأحوال.

وكل واحد فكر بطريقة مختلفة عن التانى، وعلى هذا طلعت لنا مجموعة من المشاكل المتشابكة، وتحت اسم الاشتراكية عملنا لخبطة كتيرة جدا. يعنى أنا بفتكر فى سنة ٦١ أما أممنا العمليات كانت العملية ماشية كويس، وعملنا ٣ مؤسسات: مؤسسة بنك مصر ومؤسسة معرفش إيه وكانت

ماشيه كويس، وبعدين اتحولنا الى المؤسسات النوعية وابتدت العملية تتوسع وبعدين ابتدينا نتوه!

واللى بيجيلى أنا أرقام الإنتاج وزيادة فى الإنتاج وكذا وبس. كمان أنا لا هاستطيع أشوف شركة ولا.. ولا.. ولا. الحقيقة بعدين أيضا توسعنا عملنا معهد إدارة ومركز إدارة وتدريب ومركز تدريب وتوسعنا فى هذه العمليات الى أقصى مدى والعملية بهوقت مننا!

جينا فى قطاع الأعمال، عملنا الشركات الواحد عايز يعمل ألف شركة فى السنة وعايز إنتاج زراعى وعايز إنتاج صناعى، لكن المسؤولية بتعود الينا هنا أولا وأخيرا فى مجلس الوزراء؛ لأنه الرؤوس اللى بيمثلوا كل الكلام اللى بنتكلم عليه موجودين حوالين هذه الترابيزة.

كانت الحكومة فى الأول بتدى إعانات، تدى يعنى ١٠ آلاف جنيه هنا ٢٠ ألف جنيه ثم توسعنا فى هذه العملية. ثم حاولنا أن نفسر الاشتراكية تفسير خاطئ، وهو القضاء على كل إمكانيات القطاع الخاص واحتكار ما يمكن احتكاره!

النهارده وإحنا بنبحث هذا الموضوع وبنقول إن احنا عايزين نعمل إصلاح اقتصادى، الحقيقة لازم نعمل إصلاح اقتصادى حقيقى وإلا مش معقول إن أنا فى قطاع الأعمال بخسر لأن الشركة اللى بتخسر لازم تفلس، فمعنى هذا إن الدولة هتفلس! إذا كان عندى فى قطاع الخدمات عجز ١٧٢ مليون جنيه، إذا كان عندى فى الميزانية كلها عجز ٢١٥ مليون جنيه هنجيب منين ٢١٥ مليون جنيه؟! علما إن احنا رافعين أسعار ٣ مرات بما يساوى ٢٠٠ مليون جنيه؛ هتيجى النهارده تقول لى: عايز ترفع أسعار وعايز تعمل كذا.. البلد لا تحتمل!

إذاً ليس أمامنا من سبيل إلا إن احنا نصلح، وبقول لازم نصلح بطريقة جذرية. بيقول لك بيهرب بتاع الشركة بيهرب منك؛ بنعامل الانسان على إنه انسان والشركة على إنها شركة، ونقول له: إنت هتاخد كذا وأنا هاخد كذا وندخل هذه الاعتبارات ونبتدى فى الإصلاح الاقتصادى وناخد أساليب أساسية.

وبعدين بعتبر واحد الحقيقة مسؤول عن كل هذا الموقف وهو وزير الخزانة، عملية التغطية هى اللى هتغرقنا، يعنى أنا عايز وزير الخزانة بيجيلى هنا فى المجلس ويقول لى: إن وزارة الصناعة بتخسر ومش فاهم إيه والدكتور عزيز يتحمق وبتاع! ميهمش إن الدكتور عزيز يتحمق، لكن أنا عايز أعرف فين الحقيقة؟! لأن عملية تغطية الحقيقة.. وإحنا قعدنا جلسات كلها وأنا بقول عايز أعرف الحقيقة بعد النكسة، وقعدنا جلسات من أول ما اتوليت رئاسة الوزاره عايز أعرف ما هى الحقيقة؟!

عمالين نلف فى متاهات وفى أرقام، إيه الدين العام؟ بتطلع بـ ٣ أرقام! إيه الديون اللى بره؟ بتطلع بـ ١٠ أرقام! محدش عارف. أنا عايز حاجتين: بالنسبه للعملية الداخلية وبالنسبه للاقتصاد بتاع كل حاجة، وزير الخزانة يشتغل كديكتاتور فى هذه العملية وهو المسؤول عن زيادة أى جنيه فى أى حتة.

بالنسبة للدين الخارجى والتعامل الخارجى، وزير الاقتصاد هو المسؤول الأول عن هذه العملية؛ وبهذا منفرطش العملية وأبص آلاقى إنه أنا عندى ٦٠٠ عملية ماشية ولا أنا دارى ده إيه ولا أنا دارى ده إيه! والحقيقة إن احنا وصلنا مرحلة لازم نلم فيها نفسنا.

محدش يتعامل بره.. يتعاقد بره ولا الحربية – وأنا هقول هذا الكلام – وإنت بتتعامل إلا بمعرفة وزارة الاقتصاد؛ لأن جينا فى وقت من الاوقات كان كل واحد بيعمل وتسأل علينا ديون إيه؟! أنا قعدت أشهر عشان أعرف إيه اللى علينا ديون مش عارف!

نيجى النهارده علشان نبتدى الإصلاح الاقتصادى، اللى باين دلوقتى فى الـ ٣ سنين اللى فاتوا ٦٥ و٦٦ و٦٧ إن معدل الزيادة فى الإنتاج نازلة، وإمبارح وزير التخطيط بيقول لى: واصله السنة اللى فاتت ولا السنة دى الى ٠,٧٪ يعنى أقل من ١٪! العملية الحقيقه بالنسبه للجنة الإصلاح الاقتصادى، لازم تحط لنا أسس علشان إحنا دلوقتى لا محصلين الدول الرأسمالية ولا إحنا محصلين الدول الاشتراكية!

وطيب بنقول: اللوكندات، هل الهيلتون بيخسر مثلا يعنى؟ بعدين أنا الحقيقة مستعد.. الاشتراكية هى زيادة فى الإنتاج يعنى أى تفسير تانى غير كده! يعنى القضاء على الاستغلال وزيادة الإنتاج. إحنا بنعمل على هذا، لكن إذا كان خسارة يعنى استغلال يعنى أنا عايز أجيب لك النهارده ٢١٥ مليون جنيه من جيوب الناس، مش كده؟! يعنى معناها إحنا قضينا على الاستغلال الفردى وهنعمل استغلال أسوأ حالة!

بعدين أى حاجة مالهاش صاحب بتضيع، فلازم نحدد الوحدة الاقتصادية والعمل فى الوحدة الاقتصادية والتعامل ونشوف العملية ونترك ليها الحرية؛ يتعامل مع البنك ويتعامل كرأس المال الخاص، وبديله رأس المال وبيدينى جزء وبياخد جزء اللى بيقدر يعمل منه كذا وكذا وكذا، وبعدين ممكن يروح البنك يتعامل مع البنك، بس يتعامل بالنقدى النهارده بيتعامل بضمان من المؤسسة يعنى ضمان من وزير الخزانة!

هذا كلام غير اقتصادى، إذا مكناش نمشى على أساس اقتصادى محناش هننجح.

نيجى بقى فى المؤسسات اللى بتخسر أو الشركات اللى بتخسر، ونشوف الشركات اللى بتخسر بتخسر اللى بيخسر ليه؟ وإحنا عايزينه ومحتاجين له على أساس إنه حاجة استراتيجية، نقول معلش اللى بيخسر والوضع الطبيعى إنه يكسب.. ده الوضع بهذا الشكل.

وبعدين نعتبر الوزير مسؤول عن القطاع بتاعه وكل وزير مسؤول عن القطاع بتاعه، وكل وزير متضامن معانا هنا فى المسؤولية قدام البلد. وبتاخدوا شهر شهرين تلاتة، وبنوضع الأسس وبنشوف الأجهزة اللى إنتو عايزين ترتبوها عندك، بنعملها ونجيب موظفين والبلد مليانة موظفين ونعمل الأجهزة اللى عايزاها فى وزارة التموين نعملها.. الأجهزة اللى عايزينها فى كل حتة نعملها.

لكن إحنا كمان محناش مستعجلين على تطبيقات اشتراكية، إحنا غرزنا فى تطبيقات اشتراكية الى درجة إن ماحناش قادرين.. الدولة مش قادرة، عندنا الجهاز الإدارى فى الدولة مهواش معروف حدوده ولا أوله ولا آخره ولا يستطيع هذا الجهاز الإدارى فى الدولة إنه يمشى القطاع العام.

لازم نشوف بالذات من الناحية الاقتصادية إيه العملية اللى بهذا الشكل؟ وبعدين الضرايب لازم نلمها، إذا كان الضرايب مابنلمهاش هتيجى تقولى عندك عجز ١٧٢ مليون، هل بنلم الضرايب كلها؟

حجازى: فيه حوالى ٦٠ – ٧٠ – ٨٠ مليون. بعدين أنا بقول يبقى فقدان الثقة، يعنى التعبير قد يكون قاسى ولكنه يعبر عن أن الشعب تحمل، وبالتالى الورق مش قدامى باقدمه؛ يعنى أنا حتى كسرت القاعدة وقلت: إفتحوا لهم كمان شهر.

معدل الاقرارات التى قدمت من ممولى الضرائب بس كصورة مبدئية محصلش ٣٠٪ من عدد الممولين، مابيقدموش كمان الورق! أنا هدى مثال كمان صغير واحد: ممولى المهن الحرة اللى دفعوه فى شهر مارس طلع المتوسط كدراسة مبدئية ٨ آلاف ممول من حوالى ٣٠ ألف ممول اللى قدموا إقرار حصيلة الضريبة، لما قسمتها اللى اتدفعت فى التاريخ اللى المفروض يدفعوا فيه طلع المتوسط ١٥!

أنا كنت بتكلم مع الدكتور نبوى على اقتراح، لو أنا عندى ٣٠ ألف طبيب فى البلد وبقسمهم الى فئات على سنوات التخرج، وفرضت على كل واحد مبلغ هيجيب قد اللى بجيبه كذا مرة النهارده! يعنى دخلنا فى تعقيدات، ومش قادرين نحصل حتى الحد الأدنى.. يعنى الحد الأدنى مش قادرين نوصل له، وبالتالى المسألة مش ممكن تمشى بالشكل ده.

جهاز رسم الإنتاج – زى ما قلت سيادتك إمبارح – يعنى ده المفروض يجيب لى حصيلة للدولة. يعنى النهارده وحدات الإنتاج اللى موجودة النهارده فى الصعيد فيها نفرين تلاتة موظف بياخد ١٧ جنيه، لما أديله ١٠٠ جنيه فى الشهر وبقول له: خلاص مافيش رسم إنتاج، ده ليه؟ لأن المكاتب الصغيرة الموجودة فى الصعيد بتدار من القاهرة والإسكندرية، مش ممكن – رغم إن عندى مثلا فى المحافظة أجهزة – مافيش مندوب لوزارة الخزانة على مستوى كبير يقدر يجرى ورا الفلوس يلمها.

عملية عايزة قطعا.. لأنه أنا بقول: دى مسألة أساسية لأن إذا كان التأمينات الاجتماعية مش قادرين نلمها، الضرايب على بعض الأطيان اللى بتملكها الدولة جايبة عجز ١,٥ مليون تاخيرات برضه! يعنى أصبح النهارده إنه بياخدوا الخدمات ومابيدفعوش حاجة الحصيلة نفسها! بعدين ما فائدة – وده بستأذن يعنى – ما فائدة إنه يبقى عندى على الدفاتر ٧٠ و٨٠ مليون أنا عارف كاملا إن على الأقل ٣٠ منهم لا يمكن تحصيلهم! طيب نجرى ورا

الناس بقضايا وبورق وبكذا؟ يعنى ولو على حساب الخزانة العامة لازم ندى للناس نوع من الثقه .

مثلا هضرب مثال التاكسيات فى البلد، أنا جيت بقول له: كسبت كام ودفعت كام ومعرفش إيه؟ يمكن كذا ألف تاكسى فى البلد، وهاخد منه أرباح تجارية على التاكسى ١٠ جنيه هكسب النهارده وهييجى يدفعوا طواعية.

محصلش حاجة، يعنى أنا بدى بس أمثلة يعنى أنا ملخوم فى الميزانية لكن برضه بدور على وسيلة إزاى هحرك؟ قلت: طب إدونا إيه أنواع الوحدات الاقتصادية فى البلد اللى بتدفع ضرايب؟ قالوا لى: عاوزين أربعة أشهر عشان نوصل لإحصائية إيه محلات الغزل إيه القهاوى إيه اللى كذا، يعنى برضه لازم نخرج من الضرايب التقليدية؛ يعنى من سنة ٣٩ حيث فرضت الضرايب ماشية لغاية النهارده فى دولة! مش ممكن طبعا.

طبعا أنا حصلت على تقرير، طيب سألوا مدير مصلحة الضرايب عشان تصلح الحال عاوز إيه؟ أول حاجة قالها: عاوز مليون جنيه وظايف! طبعا كلام مش معقول، وبالتالى العملية داخلة فى دور لو استمرينا فيها هتتراكم المتأخرات مش هنحصل على حاجة.

فأنا بقول: الدراسة بوجهها شخصيا نحو مجتمع معين أنا عاوز منه فلوس بأيسر الطرق وبحيث الرجل يبقى مرتاح.

يعنى سواق التاكسى إذا كسب ٢ جنيه فى اليوم والتانى كسب ٥، أنا بحط حد أدنى لعدد التاكسيات فى البلد أنا واثق إنه هييجى يدفعها ١٠٠٪. برضه المهن الحرة كانت موجودة، فالجهاز الضريبى – وأنا الدراسة بتاعتى وأنا نشأت مأمور ضرايب – بقول: زى ما سبته سنة ٤٥ ورجعت له النهارده. زمان كنا بنقسمها الى أ، ب، ج، د من الممولين، وكان مأمور الضرايب يفحص عشان يطلعه من د الى ج ومن ج الى ب ومن ب الى أ.. ماشية لغاية النهارده!

عبد الناصر: وقطعا النقطة التانية: إن كل وزير لازم يشتغل اقتصادى، يعنى الحقيقة يعنى إذا ماشتغلش اقتصادى.. أى شركة من شركة فورد لشركات البترول، نمسك الشركات اللى ناجحه اقتصاديا فى العالم، المدير اللى فيها ويجيب جنبه واحد اقتصادى ونمشى العملية اقتصاديا.

اللى أنا بقوله: إن الإصلاح الاقتصادى اللى احنا عايزين نعمله، لازم يكون إصلاح جذرى يعنى مهواش رتوش.. بيمسك الأساس وبعدين نعمل. نمسك القطاع العام حاجة حاجة واحدة واحدة، ونشوف العمليات، وبعدين جنب ده بنمسك الدولة أيضا والحقيقة أما بنمسك الدولة بنقصد وزارة الخزانة؛ يعنى هى وزارة الخزانة أساسا هى الأساس فى هذا الموضوع ووزارة الاقتصاد.

حجازى: يافندم إسمح لى يعنى هستأذن حضرتك فى حاجة، برضه عشان العمل بتاعنا يبقى علمى أنا فى ظرف أسبوع هيبقى عندى تحليل البيانات للقطاعات الخاصة بالشركات والبيانات الخاصة بالمؤسسات والبيانات الخاصة بالوزارات، يعنى هيبقى عندى صورة الوزارة كخدمة بتكلفنى قد إيه، بعدين قطاع المؤسسات الاقتصادية التابعة لنفس الوزارة، بعدين موقف الشركات حسب البيانات اللى وصلتنا. طبعا الخزانة مراجعتهاش إنما نفس البيانات اللى جاية من الشركات فى الواقع ميزانياتها اللى هى وصلت الخزانة، إحنا فرغناها ودلوقتى هيبقى عندى صورة متكاملة لكل قطاع فى الدولة.. خدمات، مؤسسات اقتصادية أو هيئات، وشركات شركة.. شركة بعدين المجموع كله.

أنا بقول: أجمع ده فى كراسة وأبعتها للوزير المختص.

أول حاجة يراجع البيانات بس عشان منرجعش ونقول البيانات دى مش صحيحة. ما أنا عارف إن فيه بيانات أو شركات كانت بتوضع على أساس المساومة، أنا بقول: لا.. إحنا مش عايزين مساومة إحنا عايزين نبين الموقف على حقيقته اقتصاديا، والخزانة لا تدخل فى مسألة إنه هيزود درجة أو هينقص درجة بقدر ما بتدخل فى اقتصاديات هذه الشركات، وأن هذه الشركات بتعمل على حسب هذا المفهوم؛ يعنى لو اديناهم هذا المفهوم، يمكن زى ما قال الأخ محمد التفكير نفسه يتغير.

فأنا فى ظرف أسبوع هيكون عندى الموقف فى كل قطاع مبدئى، بحيث أنا بقدر أقول النهارده فى البلد الزراعة بتتكلف كام؟ سواء وزارة أو مؤسسة أو شركة. الصناعة أيضا وزارة مؤسسات عامة هيئات عامة شركات، يعنى أنا وصلتنى صورة إجمالية النهارده لكل قطاع، بحيث أقول: والله الصناعة بتكلف فى البلد ٥٠٠ مليون ٦٠٠ مليون، الزراعة كذا، الصحة كذا.. عندى النهارده يعنى بأوصل الى صورة إجمالية بهذا الشكل.

يبقى أنا مستعد أبعت هذه المعلومات لكل وزير مختص.

عبد الناصر: وبعدين كل وزير عليه أيضا إنه يعمل إصلاح، يعنى مثلا التسويق التعاونى إنتو بتقولوا لى إمبارح: إنه بيقدم ٢٧ استمارة ولاّ ٢٠ استمارة.. مش معقول!

حجازى: آه.. يعنى فيه إجراءات.

عبد الناصر: آه.. وبعدين ماهو المفروض من التسويق التعاونى كإجراء اشتراكى، إن احنا نقضى على الاستغلال بالنسبه للفلاح ونحقق له ربح زيادة، إذا الفلاح دفع مصاريف أكتر أو خسر أكتر..

صوت: هيطفش.

عبد الناصر: بنبقى محققناش الهدف، يبقى أحسن نسيب الحال على ماهو عليه لغاية مانكون من القدره ومن الكفاءة إن احنا نعمل العملية دى.

مرزبان: لو سمحت لى يافندم.. لو حللنا الـ ٢١٥ العجز نجد اللى بنتكلم فيه ٧١ فى قطاع الأعمال، الـ ٧١ دول منهم ١٣ مليون فى حكم الخدمات – يعنى زى ما قال الدكتور حجازى – طرق.. والى آخره؛ دى مهياش قطاع أعمال بقدر ما هى خدمات.

يبقى بعد كده قطاع الأعمال، بيتمثل فى حاجتين: إن فيه خسائر ٥٨ مليون الأرقام اللى سمعتها دلوقت، وفيه فائض ٣٠ مليون بفرق ٢٨ مليون. أنا بعتقد المراجعة اللى احنا بنقول عليها، ممكن تيجى ياإما بتخفيض الخسائر أو زيادة الفوائض بحيث يجب أن تتوازن.

لو فيه وحدة معينة عايزة إعانة، يبقى معروف إن ده إعانة أو إننى عايزها تبقى لأغراض استراتيجية أو أغراض معينة. والنقطة اللى أنا قلتها فى المراجعة، إن منلومش الخزانة إنها طلعت الحساب أو عملته بطريقة! أنا بقول: إن الشركات هى اللى صورتها. يعنى إحنا إدينا السنة اللى فات كام والسنة دى نديها نفس الرقم أو أقل شوية والخزانة هتفاصل، وبعدين برجع أحط عليها احتياطيات؛ وبالتالى نعد مشروع ميزانية السنة الجاية..

اللى بيتصوروا السنة الجاية كذا يبقى أعمل أرباح قدرها كذا عشان أدى الخزانة كذا.

كل هذا الكلام تقديرى لما يتراجع تانى هينتهى.

إذا خلصنا من دى هتبقى مشكلة الميزانية، حقيقة هى فرق الـ ٢١٥ من الكلام اللى احنا بنقوله فى قطاع الأعمال اللى قلنا نقدر نعالجه، هيبقى ١٧٠ مليون زائد الـ ١٣ اللى هتتفصل من قطاع الأعمال الى الخدمات يبقى عندنا ١٨٣ فى الخدمات. هو دا الرقم الكبير واللى حقيقة يستحق الدراسة، يعنى برضه الخدمات لازم تقوم برضه الأبحاث و.. و.. الى آخره.

والكلام ده فيه كله توسع كبير جدا؛ إيه تقييمه والأثر اللى تستفيد بيه الدولة.

عبد الناصر: هو فيه زيادة حوالى ٦٠ مليون فى القوات المسلحة.

حجازى: آه.. فيه ٩١ مليون طوارئ و ٩ مليون زيادة.

عبد الناصر: ٩١ لكن أكتر ٤٠ بس من السنة اللى فاتت.

حجازى: ٢٣.

عبد الناصر: ٢٣ و ٩ فى الميزانية؟

حجازى: لا.. كلهم على بعض الميزانية والباقى أنا هدى لسيادتك الرقم.

زكى: إذا سمحت سيادتك.. على أساس إنه فيه اعتماد إضافى للسنة اللى فاتت، يعنى هو بيقارن السنة دى بالسنة اللى فاتت، مع أخذنا فى الاعتبار إن ميزانية السنة اللى فاتت اللى اعتمدت علاوة على ما صرف فيه ٨٨ إضافى لسه هيمشى.. لسه موافقناش عليه.

حجازى: يعنى الاحتمال على السنة الجديدة هيجوا على آخر السنة يطلبوا مصروفات إضافية.

غانم: هو أنا كنت عاوز أقول كلمتين فى الإصلاح الاقتصادى: إنه أنا أبدأ الإجابة على سؤال سيادتك الخاص بالهيلتون. فالهيلتون بيكسب والمكسب بتاع الهيلتون هو أكبر مصدر لشركة مصر للفنادق. هو بيكسب لثلاثة أسباب:

السبب الأول: إنه الأرض اللى بنى عليها شركة مصر للفنادق واخداها بإيجار إسمى.

السبب التانى: إنه رأس المال كان مدفوع بالكامل على هيئة أسهم وبالتالى غير محمل بالفوايد، بيضاف الى ذلك إنه عنده إدارة سليمة من ناحية إنه تسويقه أفضل من تسويقنا، وإن العمالة بتاعته اقتصاديا عمالة سليمة.

إنما هو الهيلتون زعلان جدا وعاوز يمشى لأنه بقاله ٣ سنين بيحقق أرباح وإحنا مابنحولوش حصته؛ فالنهارده جاى لى على جواب بيقول: إنه إذا كان فيه اتفاقية بننفذها إنتو بتاخدوا الأرباح وابعتوا لى حصتى.. يعنى أنا بس حبيت أقول.

عبد الناصر: قد إيه يعنى؟

غانم: مبالغ تافهة جدا ٨٠٠ ألف دولار بالنسبة للى أخدناه، نقدر نقسطهم نقدر نبعت له ولو أى مبلغ لأن احنا أخدنا أرباح.

عبد الناصر: هو قطعا لازم نحل موضوع رؤوس الأموال والفوايد بالنسبة لشركاتنا، وإلا العملية هتبان إنها مش..

غانم: لما نقارن الهيلتون.

سليمان: محملين أعباء كاملة لأجهزة كثيرة فى العملية دى تحت إشراف الخزانة.

حجازى: ما إحنا هنبتديها، هى عاوزه بس جهاز ضخم عشان نطلع بس بصورة حقيقية مش مجرد أرقام؛ يعنى يبقى تصحيح عشان محدش يرجع يقول: والله ده مش صحيح! بعدين عشان نعرف حجم العملية قد إيه، يصح لو كانت محدودة إذا كانت هتحتاج الى إجراءات خاصة تمويلية داخلية عن طريق المدخرات بنبحثها.

غانم: لما نقارن الهيلتون بالشيراتون اللى هيفتح فى أول يناير، إحنا كنا عاملين اتفاقيه مع الشيراتون على أساس إنه يفتح ويدينا أولا ٦٪ من رأس المال أرباح وبعدين بنشاركه فى كل ربح إضافى، وكان مكتوب فى الاتفاقيه إنه رأس المال المناسب يعنى الرجل كان أمين. فلما جينا النهارده عشان هيفتح وجينا بنعمل الحساب الختامى، هو كان فى ذهنه الكلام اللى بيتقال إن رأس

المال ٣ مليون جنيه فوصل رأس المال الى ٥,٥ مليون جنيه، فقال: لا.. أنا مش هفتح لأن رأس المال ده لو حسبته على الأوضة مايجيبش نتيجة.

ليه رأس المال ارتفع وإحنا بنصححه؟ لأن مكانش مدفوع رأسمال زى هيلتون إنما الدولة كانت عاطية فلوس وبتاخد عليها فوايد، بيقول: لأ.. أنا غير مسؤول. رأسمال مدفوع مش يعنى تروحوا تستلفوا وتحملوا فوايد! برضه مقدمناش تسهيلات من نوع الأرض وهنبقى نتكلم فيها، إنما ده بالنسبة لسؤال سيادتك.

بالنسبة للإصلاح الاقتصادى اللى هو موضوع كبير، إنما أنا بس عايز أتكلم فى نقطة القطاع العام. هو فيه مسألتين.. هو تجارب القطاع العام بتراجع فى كل العالم؛ يعنى كل بلد فيها قطاع عام سواء كان رأسمالى أو كان اشتراكى بيراجعوا التجارب وبيجدوا الحلول الأساسية. هم الواقع حلين ماشيين فى كل العالم سواء كان فى البلاد الاشتراكية أو فى البلاد الرأسمالية اللى فيها قطاع عام، ودول اللى هم بيسموهم الإصلاح الاقتصادى بالاضافة الى إصلاح جهاز التخطيط اللى مش هتكلم عنه.

الحل الأول: اللى هو إنه نراجع وحدات القطاع العام ونشوف فيها وحدات المصلحة القومية عايزاها مع خسارة زى وحدات خاصة بتعمير مناطق جديدة أو بإدخال صناعات جديدة، ودى بنسيبها على جنب مابيخشش فيها كل الإصلاح الاقتصادى، وبنشوف الوحدات الاقتصادية العادية وبنمشيها على نظام السوق والربح، ودى مشيت.

وبعدين بنيجى لنظام الأجور، وبيعدل على أساس قواعد واضحة إنه على الأقل ٧٠٪ من الأجر بيبقى ثابت و٣٠ ٪ أو ٢٥٪ من الأجر بيبقى مربوط بحاجتين: جزء منه مربوط بتحقيق الشركة لأهدافها سواء كان ربح أو هدف آخر، والجزء التانى مربوط بنشاط العامل.

كل الناس بتقول: مالم يعدل نظام الأجور وبالذات فى الدول النامية، وبالتركيز على إنه إذا كان حاجة لتعديل نظام الأجور فى روسيا أو فى رومانيا أو فى فرنسا فالحاجة أولى فى البلاد النامية.. أولى إن مكانش هناك ربط بين الأجر وبين إنتاجية العامل أو إنتاجه وبين إنتاجية الشركة؛ فهيبقى مافيش أى إصلاح اقتصادى. بس دول النقطتين اللى عاوز أركز عليهم.

وشكرا .

عبد الناصر: أنا عاوز أؤجل المناقشة للأسبوع الجاى إذا كان الدكتور حجازى ممكن يجيب لنا حاجة جديدة.

بالنسبه لبعض حاجات بنبت فيها النهارده، زى إصلاح الصحارى مثلا كان بيخسر بنقفله. عمليا أنا مش عايز أعمل أهرامات فى الصحرا.. مش عايز أعمل أهرامات فى الصحرا أبدا إذا كان ملوش لازمه نقفله.

متشكرين.